عمل وتنمية

مجلة فصلية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - أكتوبر 2015 «العدد الثامن» - ISSN: 2210-18000

انطلاق أعمال الدورة الـ 32 لمجلسي «العمل» و«الشؤون» في الدوحة

الخليفي: تنسيق مواقف دول التعاون جعلها أكثر قوة

ملتقى التعاونيات الخليجي الثالث ينعقد في الكويت

عمان تستعد لاستضافة المهرجان المسرحي الخليجي الرابع لذوي الإعاقة

Isso-8.indd 1 10/12/15 5:36 PM

في هذا العدد

6
اختتام فعاليات منتدى تطوير العمل التطوعي للشباب بـدول مجلس التعاون

الاستفادة من الخبرات الخليجية في «العمل العربية»
13

16
موافقة العامل على العرض في بلاده شرط لاستقدامه

تـحـديـث تـشـريـعـات قطاع العمل لمواكبة المستجدات
22

25
خلال احتفال «إحسان»: مطالب بهيئة لحماية حقوق كبار السن

الـمـطـوطـح: اعـتـمـاد مـشـروع عـقـد العمل الموحد
26

المكتب التنفيذي

مجلة فصلية تصدر عن:
المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس التحرير:
عقيل أحمد الجاسم

فريق التحرير:
محمود علي حافظ
خليل يعقوب بوهزاع
عدنان رمضان عوض
عيسى خليل الدرازي

هاتف:
+973 17530202

فاكس:
+973 17530753

البريد الإلكتروني:
info@gcclsa.org

صندوق بريد:
26303 ـ المنامة
مملكة البحرين

تدقيق وتصحيح لغوي:
سيد عماد علوي

إخراج وتصميم:
سلفر لاين للإعلانات
+973 33800877

Isso-8.indd 2 10/12/15 5:36 PM

افتتاحية

تكمن قوة منظومة دول مجلس التعاون في كونها بيت لكل الخليجيين، إن وصف هذا الكيان الخليجي بالبيت يلخص إلى حد بعيد ما يعنيه تكاتف الأشقاء في دول مجلس التعاون مع بعضهم وحرصهم إلى أن لا يتسرب لهذا البيت أي من الأخطار المتربصة به والتي ما فتأت أن تحاول اختراق هذا الحصن المنيع، بفضل حكمة وتوجيهات قادة البيت الواحد.

انطلاقاً من هذا المفهوم الاستراتيجي على مستوى دول الخليج العربية، تنعقد الدورة الثانية والثلاثين لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية في مدينة الدوحة، وهي التي سطرت أبلغ معاني الإصرار والعزيمة، ودارت عجلتها التنموية الرائدة رغماً عن كل المحاولات لاصطناع العثرات في طريق قطار التنمية الذي يسير بالدوحة بثبات وعزم.

تستعرض اجتماعات مجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون عدداً من المواضيع التي يتطلب النظر فيها وإعداد التوصيات المناسبة بشأنها، وفي مقدمتها متابعة تنفيذ برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية بدول المجلس مع اعتبار ان التدريب التقني والمهني والفني قبل التوظيف يعد معياراً مهماً لتوظيف الكفاءات الوطنية، وكذلك موضوع آليات تطوير التفتيش ودوره في تفعيل العمل المشترك وبرامج البطالة والتأمين ضدها وتطوير البرامج الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى المواضيع الاجتماعية والمتصلة بالمواطنة الاجتماعية ومتطلباتها وكيفية حساب الاسهام الاقتصادي لمؤسسات المجتمع المدني التطوعي الخليجي وتحقيق الضمان الاجتماعي لها وبحث سبل تعزيز جودة الحياة لكبار السن وتعزيز الحقوق المتعلقة بالطفولة والأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير مكانة التعاونيات، وغيرها من قضايا تتملس هموم المواطن الخليجي.

وإننا على ثقة بأن المجلسين سيواصلان سيتخذان القرارات المناسبة لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية.

وفي ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية التي تنعكس مباشرةً على سوق العمل وقضايا القوى العاملة وملفات التنمية الاجتماعية المستدامة، بل ويصل مداها لجميع دول مجلس التعاون على حد سواء نظراً للتقارب بين ظروفها ومواردها الاقتصادية وبيئاتها الاجتماعية والثقافية، يتحتم على دولنا أن تستمر بخطى حثيثة في زيادة وتفعيل الجهود لمواجهة التحديات في مختلف جوانب الحياة وخصوصا في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية، والتفاعل مع تلك التحديات ومعالجتها وفق رؤى مشتركة أساسها التعاون والتكامل خدمةً للمواطن الخليجي، بغية توفير ما يطمح إليه من حياة كريمة وعمل منتج، ويأتي ذلك ترجمة وتجسيداً لتوجيهات وقرارات وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون.

عقيل الجاسم

Isso-8.indd 3 10/12/15 5:36 PM

مشاركة المكتب التنفيذي في أعمال اللجنة الاستشارية

الجامعة العربية تطالب بوضع رؤية لحماية الطفل

طالبت جامعة الدول العربية بضرورة وضع رؤية متكاملة تستهدف التزاماً عربياً وإقليمياً لحماية الأطفال ونفاذ حقوقهم في ظل ما تمر به المنطقة العربية من حروب ونزاعات وأوضاع لجوء وتشتت.

جاء ذلك خلال انطلاق أعمال الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية العربية لحقوق الطفل، والتي شهدت مشاركة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، والذي أوفد الباحث القانوني بإدارة الشؤون الاجتماعية في المكتب التنفيذي الأستاذ محمد الغائب.

الأوضاع الراهنة

من جانبها، قالت مدير إدارة المرأة والأسرة والطفولة بالجامعة العربية، المستشار أول إيناس مكاوي، في كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال افتتاح أعمال الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية العربية لحقوق الطفل لمناقشة المسودة الأولى للاستراتيجية العربية للنهوض بأوضاع الطفولة في الوطن العربي لما بعد ٢٠١٥: «إن الحديث عن حماية الطفل وصيانة حقوقه يحتم على الجميع أن يركز على أوضاع الطفل العربي وما يعيشه في خضم هذه النيران المستعرة والحروب العبثية والعنف والإرهاب الأعمى، الذي بات الطفل فيه الضحية الأولى جراء ما يتعرض له من قتل وتشريد وامتهان صارخ لحقوقه».

وأضافت أن إعداد جامعة الدول العربية للاستراتيجية العربية للنهوض بأوضاع الطفولة لما بعد ٢٠١٥ يأتي متزامناً مع موجة النزوح الأخيرة التي شهدها عدد من الدول في المنطقة العربية، والتي أثبتت أن الأطفال هم من يتحملون العبء الأكبر لتبعات اللجوء بسبب الحروب.

وأوضحت مكاوي أن العالم العربي يواجه ظروفاً وتحديات هي الأعتى والأصعب من الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإنسانية كافة، موضحة أن تلك الظروف والمستجدات أصبحت لها تداعيات مباشرة على الإنسان العربي شيخه وطفله، وهو ما يتطلب وقفة تأمل لوضع الطفولة العربية وكيفية إنقاذ حقوقها.

وأردفت قائلة إن «غياب تطبيق التشريعات الدولية لحقوق الطفل، وبصفة خاصة في ظل النزاعات المسلحة وفي مرحلة يتم فيها تجنيد الأطفال ضمن جيوش وجماعات مسلحة في أكثر من بلد عربي، وبعد سقوط آلاف الأطفال جراء العنف البالغ القسوة، نعتبره ليس فقط جريمة نكراء يندى لها جبين الإنسانية، وإنما قتل للأمل وتدمير لمستقبل الدول التي تعاني طفولتها من هذه المآسي والنكبات، بل تنتج جيلاً بأكمله معوقاً جسدياً ونفسياً.

حقوق الطفل

وأكدت مكاوي أن الجامعة العربية وضعت حقوق الطفل وسبل حمايته نصب أعينها، وواصلت الجهود والسعي للارتقاء بأوضاعه في إطار مقاربة حقوقية تراعي مصلحة الطفل من النواحي كافة، وتقوم على ترابط الحقوق وتكاملها وعدم قابليتها للتجزئة، وذلك من خلال عرض المسودة الأولى للإطار العام للاستراتيجية العربية للنهوض بأوضاع الطفولة في الوطن العربي لما بعد ٢٠١٥ حتى تكون بمثابة أجندة التنمية للطفولة في الوطن العربي، مشيرة إلى أنه تم إدراج العديد من الموضوعات أيضاً على جدول أعمال الاجتماع منها النهوض بالطفولة المبكرة وضمان حماية حقوق الأطفال في حالات الطوارئ وظروف عدم الاستقرار والأطفال اللاجئين.

النهوض بأوضاع الطفولة

ومن المقرر أن يناقش الاجتماع على مدى يومين الإطار العام للاستراتيجية والتي ستعد بمثابة الأجندة العربية للنهوض بأوضاع الطفولة في المنطقة العربية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٠.

كما تتناول اللجنة بالبحث والدراسة عدداً من الموضوعات من ضمنها وضع الأطفال اللاجئين في الصراعات المسلحة بهدف وضع الآليات التي تعمل على توفير الحماية والتأهيل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية للأطفال في حالات النزوح واللجوء، وظاهرة العنف ضد الأطفال، بهدف تعزيز أنظمة حماية الطفل الوطنية على المستوى المحلي ووضع برامج للوقاية والحد من الزواج المبكر والاستغلال الجنسي.

وشارك في أعمال اللجنة عدد من المنظمات الإقليمية العاملة في مجال حقوق الطفل وخبراء على المستويين الحقوقي والاجتماعي في مجال حقوق الطفل.

Isso-8.indd 4 10/12/15 5:36 PM

«الشؤون» الإماراتية والمكتب التنفيذي نظما

ورشة للمفاهيم الأساسية لدراسة الجدوى الاقتصادية

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالإنابة في الإمارات، ناجي الحاي، «مجتمعاتنا العربية ودول مجلس التعاون بحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لقراءة وتحليل الوضع الراهن واستشراف المستقبل بشكل دائم ومن دون توقف، والعمل وفق منهجيات علمية دقيقة والتسلح بمهارات تساعدنا على تنفيذ المشروعات بشكل سليم وأهمها دراسة جدوى أي مشروع نود تنفيذه»، مشيراً إلى أنه «لم يعد مفهوم دراسة الجدوى محصوراً على الجانب الاقتصادي، بل تعداه إلى الجوانب كافة وأهمها الاجتماعي، بسبب تأثيره الكبير في التنمية الاقتصادية، فلا وقت لإضاعة الجهد والمال في تنفيذ مشروعات فاشلة أو ضعيفة المردود، لأنها ستحد من تقدم مجتمعاتنا».

جاء ذلك خلال افتتاح وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعمال الورشة التدريبية، حول كيفية إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاجتماعية في دول مجلس التعاون في فندق سيتي سنتر بولمان بدبي، بحضور ٣٣ شخصاً من مواطني دول مجلس التعاون المختصين في العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية. وأضاف الحاي: «إن العالم مر بمنعطفات كثيرة عبر التاريخ غيرت الكثير من ملامحه، وكانت لها آثار إيجابية وسلبية في البشرية، ولكن لأن الإنسان خلقه الله ليعمر هذه الأرض، فإنه دائم الابتكار لتحسين معيشته، وأقرب مثال على ذلك ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، التي أدت إلى تنمية الاقتصاد وازدهار العمران وإنشاء المصارف المالية».

صورة جماعية للمشاركين

من جانبه، قال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقيل أحمد الجاسم، إن الورشة تهدف إلى شرح المفاهيم الأساسية والمعاصرة لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع والبرامج الاجتماعية، والتعرف إلى مراحل دراسة الجدوى واستخدام الأدوات المناسبة في التحليل والتقييم.

ندوة دولية للعاملين في مجال رعاية المسنين

شارك خبير الشؤون الاجتماعية بالمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية محمود حافظ بورقة عمل تخصصية في الندوة الدولية الثالثة للعاملين في مجال رعاية المسنين، برعاية الرئيس الفخري لجمعية البحرين لرعاية الوالدين سمو الشيخ خليفة بن علي بن خليفة آل خليفة، وتقام تحت شعار «نحو شيخوخة فاعلة في المجتمع» على هامش جائزة الوفاء لأهل العطاء لسموه. واستعرض حافظ في ورقة العمل التي قدمها الرعاية الاجتماعية والقانونية للمسن بين خلالها بأهمية نيل المسن القوانين كافة التي تكفل له الحياة السعيدة وتحفظ له مكانته في المجتمع، موضحاً القوانين العالمية لحقوق المسن.

ثم تطرق عيسى سيار إلى الرعاية الاقتصادية للمسن أوضح فيها أن توفر كل التسهيلات للمسن لينعم بعد تقاعده بتحقيق بعض الأعمال والاستثمارات التي تعود عليه بالنفع بعد مرحلة التقاعد من العمل.

كما استعرضت الباحثة منى آل الشيخ كيفية تحقيق الرعاية الصحية وتقديمها لكبار السن بشكل سليم عرجت على أفضل الممارسات الصحية لهذه الفئة، وعرضت بعض الأمثلة والتجارب.

وفي ثاني جلسات الندوة، قدم الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية خليل إبراهيم الذوادي ورقة عمل بين فيها دور الإعلام في دعم قضايا كبار السن وأهمية الإعلام في توعية المجتمع بأهمية كبار السن في المجتمع، والعمل على إنتاج برامج ومسلسلات تبين احترام وتقدير كبار السن، والاستفادة من خبراتهم.

Isso-8.indd 5 10/12/15 5:36 PM

اختتام فعاليات منتدى تطوير العمل التطوعي للشباب بدول مجلس التعاون

شارك المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في فعاليات منتدى تطوير العمل التطوعي للشباب بدول مجلس التعاون، والذي أقيم في الرياض بالمملكة العربية السعودية، وشمل مشاركة عدد من المسؤولين والخبراء والمتخصصين في العمل التطوعي وأعمال الإغاثة الإنسانية، إضافة إلى مجموعة من الشباب أصحاب الخبرة في مجال العمل التطوعي.

من جانبه، أشاد رئيس قطاع شؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة، الدكتور عادل خليفة الزياني، بأوراق العمل التي قدمت في المنتدى، والتي تناولت جوانب مختلفة في مجال العمل التطوعي، كما أشارد بالمستوى النوعي للمشاركين وحرصهم وتفاعلهم مع المواضيع والقضايا المطروحة.

تطوير العمل

وأوضح د. الزياني أن الجلسة الأخيرة من أعمال المنتدى، والتي ركزت على مرحلة تطوير العمل المستقبلية، شهدت الاتفاق على محاور وثيقة تطوير العمل التطوعي المشترك في دول مجلس التعاون، والتي تضمنت تعريف العمل التطوعي، والقوانين والتشريعات المنظمة له، والشراكة بين مؤسسات المعنية بالعمل التطوعي ومجالات التعاون بين دول المجلس في هذا الشأن، كما تضمنت محاور تطوير الوعي المجتمعي والتعليم والتدريب والتأهيل للعاملين في العمل التطوعي في دول المجلس، والسعي لإنشاء قاعدة بيانات لجمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المطلوب توافرها في هذا المجال، إضافة إلى تطوير ودعم الدراسات والبحث العلمي في العمل التطوعي، وأخيراً إدراج العمل التطوعي ضمن الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة في دول مجلس التعاون.

وثيقة العمل التطوعي

وأشار رئيس قطاع شؤون الإنسان والبيئة، إلى أن الأمانة العامة وبمتابعة مستمرة وتوجيهات معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون، الذي يتابع وباستمرار تنظيم وسير أعمال هذا المنتدى، ستقدم مخرجات المنتدى كوثيقة تتناول مشروع السياسات والمبادئ العامة المشتركة للعمل التطوعي في دول مجلس التعاون، والتوصيات والمشاريع المقترحة، حيث سيتم تقديمها إلى متخذي القرار في دول المجلس لاتخاذ القرارات بشأنها والمضي قدماً في تنفيذها.

الدوخي: دخلنا مرحلة وضع آلية لتنفيذ تقنين العمالة الوافدة

قال المدير الفني لمركز اعتماد مستويات المهارة المهنية، الدكتور فوزي الدوخي، إن الاجتماع الخامس لفريق الاختبارات المهنية لدول مجلس التعاون الخليجي يهدف إلى بناء إطار عام وآلية موحدة لإعداد الاختبارات المهنية الخليجية.

وأكد الدوخي أن اجتماعات فريق الاختبارات المهنية لدول مجلس التعاون الخليجي انتهت من الإنجاز وتدخل حالياً في مرحلة وضع آلية التنفيذ الخاصة في تقنين وتنقية العمالة الوافدة إلى سوق العمل الخليجي. وأضاف أن تحسين عملية دخول السوق ستكون من ناحيتين؛ الأولى هي التركيز على قضية إحلال المواطن الخليجي مقابل الوافدة، ما يزيد من فرص الحصول على الوظائف للمواطنين الخليجيين في سوق العمل بالمنطقة، في حين تتجه الثانية إلى تقليل العمالة الهامشية في السوق وإحلال وجلب عمالة وافدة مدربة بدلاً عنها، بحيث تكون السوق بمعايير تنافسية مطابقة للأسواق العالمية.

وأضاف الدوخي أن الفريق قطع خلال السنتين الماضيتين شوطاً كبيراً لأعداد الإطار العام، وتم رفعه لمجلس وزراء العمل والشؤون في دورته الأخيرة (٣١)، والتي شهدت إقراره بشكل رسمي من وزراء دول مجلس التعاون الخليجي.

من جانبه، أكد المدير العام المساعد للمعايير المهنية لتطوير المناهج والقائم بأعمال التدريب المهني في وزارة القوى العاملة في سلطنة عمان، الدكتور حارب بن حارث المحروقي، أن هذا الاجتماع يعتبر الأول لفريق الاختبارات المهنية لدول مجلس التعاون الخليجي من الناحية التنفيذية.

Isso-8.indd 6 10/12/15 5:36 PM

ملتقى التعاونيات الخليجي الثالث ينعقد في الكويت

تنطلق في دولة الكويت خلال شهر يناير ٢٠١٦ أعمال ملتقى التعاونيات الخليجي الثالث تحت شعار «التعاونيات في ظل اقتصاد السوق وآلياته». ويهدف الملتقى الذي ينعقد دورياً بتوصية من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حرصاً من معالي وسعادة وزراء المجلس لدفع عجلة التطوير لقطاع التعاونيات الخليجي.

ويهدف الملتقى إلى تدارس موضوع التعاونيات في ظل اقتصاد السوق وآلياته، والتحديات التي يفرضها على التعاونيات بجميع مجالاتها المتنوعة، بحيث يسلط الملتقى الضوء على دور التعاونيات في مواجهة التحديات التي يفرضها اقتصاد السوق في ظل المنافسات الشديدة والمتنوعة التي يشهدها في دول مجلس التعاون، والعلاقة بين التعاونيات والدولة في ظل التحديات والتغيرات الاقتصادية وما يترتب عليها من مسؤوليات الرقابة والإشراف على التعاونيات واستقلاليتها، كذلك معرفة المتطلبات القانونية لتنظيم التعاونيات ومستقبلها في ظل التحولات الاقتصادية وآليات السوق الجديدة في دول مجلس التعاون، إلى جانب تطوير البيئة المجتمعية الخاصة بالوعي التعاوني والتثقيف والتدريب والتعليم ونشره. كما يهدف الملتقى إلى إيجاد الدعم وأنواعه المختلفة وحدوده المطلوبة للتعاونيات في ظل اقتصاد السوق وكيفية استغلال الفوائض المالية التعاونية المتراكمة ومساهمات الأعضاء في التعاونيات لمنافسة السوق.

توصيات استشرافية

كما يهدف الملتقى إلى الوقوف على التكتلات والشراكات والأنشطة المشتركة بين التعاونيات وأشكالها الاتحادية العامة والنوعية من حيث إيجابياتها وسلبياتها على المستويات الوطنية والخليجية والعربية والدولية. ويبحث الملتقى المجالات التعاونية القائمة وإمكانيات الواقع الخليجي في استحداث تعاونيات جديدة في الإنتاج والخدمات الصحية والتعليمية وحضانات الأطفال. ويسعى الملتقى للخروج بنتائج وتوصيات استشرافية تساهم في دعم العمل التعاوني وتعزيزه وتكييفه مع اقتصاد السوق وآلياته.

وتتوزع محاور الملتقى لتشمل دور التعاونيات في ظل اقتصاد السوق – تحديات العمل التعاوني في بيئة شديدة التنافسية. وتوازن العلاقة بين الدولة والتعاونيات – دعم الدولة – استقلالية التعاونيات والرقابة الداخلية والخارجية على الأداء التعاوني. إضافة إلى تعظيم القدرات المالية للتعاونيات كضرورة للعمل في بيئة تنافسية – تراكم الفوائض المالية للتعاونيات – المساهمات الإضافية للأعضاء – الاقتراض التعاوني. وكذلك التكتل التعاوني وتركزه – اندماج التعاونيات – الاتحادات التعاونية النوعية – الاتحادات التعاونية العامة – الأنشطة التعاونية المشتركة بين التعاونيات على المستوى المحلي والخليجي. وتتناول محاور الملتقى تنوع الأنشطة التعاونية – تعاونيات الإنتاج – الإسكان – الخدمات التعليمية – الخدمات الصحية – حضانة الأطفال – خدمات العاملين في الاقتصاد غير النظامي. إضافة إلى التنظيم القانوني للتعاونيات في مجتمع متغير – سماته الفنية – عناصره الجوهرية – مبادئه الأساسية.

مشاركون في الملتقى

ويشارك في الملتقى ممثلو الدول الأعضاء العاملين في مجال التعاونيات بمن فيهم ممثلون عن القطاع التعاوني الأهلي، وقيادات الاتحادات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية والحرفية، وقيادات التعاونيات على المستويين الرسمي والأهلي بمختلف أنواعها في الدولة المضيفة (دولة الكويت). إضافة إلى ممثلي الاتحادات والمنظمات والهيئات ذات الصلة بالتعاونيات على المستويات الخليجية والعربية والدولية، والخبراء والمحاضرون الذين يتم تكليفهم بإعداد أبحاث وأوراق العمل الرئيسية للملتقى، إضافة إلى وفد المكتب التنفيذي.

Isso-8.indd 7 10/12/15 5:36 PM

الخليفي: تنسيق مواقف دول التعاون جعلها أكثر قوة وفاعلية

- بناء تعاون خليجي فعال ومستقبل أفضل
- إشراك القطاع الخاص كمحرك للاقتصاد

ثمن وزير العمل والشؤون الاجتماعية سعادة الدكتور عبد الله بن صالح الخليفي موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لوقوفها إلى جانب دولة قطر في المؤتمر الأخير لمنظمة العمل الدولية.

وقال سعادته إن هذا الموقف كان له دور حاسم في حشد التأييد الدولي لدولة قطر، ما أدى إلى إغلاق البيان الاحتجاجي المقدم بزعم التمييز في الاستخدام وفي عدم اتخاذ أي إجراء جديد في موضوع الشكوى المقدمة بزعم عدم تقيد دولة قطر باتفاقية العمل الجبري.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها سعادة وزير العمل والشؤون الاجتماعية في اجتماع اللجنة الوزارية الثاني لأصحاب السعادة وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأضاف سعادة وزير العمل «إن تنسيق موقف دول مجلس التعاون جعلها أكثر قوة وأكثر فاعلية، ودفع بالعديد من الدول بما فيها تلك التي لا تربطنا بها علاقة قوية للوقوف معنا»، مؤكداً «استمرار العمل سوياً من أجل بناء تعاون خليجي فعال ومستقبل أفضل لأجيالنا القادمة، ملتزمين بمواصلة العمل على النهج الذي حدده أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس».

بناء الانسان القادر

ولفت الى أن الظروف التي تمر بها المنطقة، هي ظروف صعبة، وتتطلب الكثير من الجهد والعمل الدؤوب لبناء إنسان قادر على التعامل مع متطلبات عصره، ليساهم في جعل دول المجلس قادرة على أن تقدم نموذجاً يطمح الجميع أن يصل إليه، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وأشار سعادته إلى «أن أهمية هذا الاجتماع تنبع من انعقاده في وقت تشهد فيه المنطقة تحولات جذرية كما يشهد العالم فيه تطورات اقتصادية متلاحقة، (أبرزها تقلبات أسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي في ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وعدم وضوح صورة الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة) رتبت على اقتصادنا، تحديات تدعونا إلى التعامل معها بشكل يمكننا من التصدي لها والحد من تداعياتها».

وأوضح أن هذا الاجتماع يجسد مبدأ الحوار والتواصل، وذلك من أجل تعزيز دور كافة أفراد المجتمع الخليجي في بناء مستقبل مشرق، وفتح الفرص أمام الشباب وتمكينه من المساهمة في

وزارية «الشؤون الاجتماعية» تعقد اجتماعها الثان

عقدت اللجنة الوزارية لوزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون في الدوحة يوم الاثنين الموافق ٧ سبتمبر ٢٠١٥م اجتماعها الثاني برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر رئيس الدورة الحالية للجنة، سعادة الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي، بحضور أصحاب المعالي والسعادة وزراء الشؤون الاجتماعية بدول المجلس، ومشاركة الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، والمدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون سعادة السيد عقيل الجاسم.

وفي بداية الجلسة ألقى سعادة الدكتور عبدالله الخليفي كلمة قال فيها «ينعقد هذا الاجتماع في ظل الظروف والمتغيرات التي تمر بها المنطقة، والتي تتطلب منا تكثيف الجهود وتوحيدها نحو تحقيق الرؤى والتطلعات والتوجيهات السامية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله، والتي تأتي تعبيراً عن رغبة مواطني دول المجلس في النهوض بالعمل الاجتماعي وتطويره من خلال دعم برامج التنمية الاجتماعية، واستحداث الأساليب المتقدمة للأعمال التنموية بما يظهر أثره في وعي الفرد، وثقافته التعاونية، ويؤدي الى توثيق علاقات التوافق والتكامل بين مؤسسات المجتمع، وبما يعود على المواطن بالرقي في جميع القطاعات الاقتصادية والصناعية ويكفل رفاهيته في شتى الميادين التعليمية والصحية.

وأضاف أن «نجاح مجهوداتنا الرسمية يتطلب إشراك القطاع الخاص في رسم خطط التنمية الاجتماعية ومساهمته في تنفيذها باعتباره المستفيد من الخدمات الاجتماعية ومردودها الإصلاحي»، موضحاً أن من أبرز الأولويات في مسيرة التنمية تشجيع الفئات العمرية الشابة للانخراط في الأعمال والأنشطة الاحترافية الخاصة تنويعاً لمصادر الدخل وتوسيعاً للقاعدة الإنتاجية وتحفيزاً لأفراد الأسرة نحو التفاعل مع برامج الاقتصاديات الوطنية.

كما ألقى معالي الأمين العام لمجلس التعاون كلمة أكد فيها أن مسيرة العمل الخليجي المشترك في مجال التنمية الاجتماعية شهدت خلال السنوات الماضية إنجازات عدة في ظل توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، حفظهم الله ورعاهم، وبفضل ما أولاه أصحاب المعالي والسعادة الوزراء من رعاية وعناية واهتمام لتحقيق مزيد من التعاون والتكامل بشأن قضايا

Isso-8.indd 8 10/12/15 5:36 PM

بناء وتعزيز وتطوير أداء اقتصاديات دول المجلس، وتوعيتهم ودفعهم للانخراط بالعمل في القطاع الخاص بهدف تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية لدول المجلس.

النمو الاقتصادي

وشدد سعادة وزير العمل والشؤون الاجتماعية على ضرورة إشراك القطاع الخاص، وتشجيعه لأخذ دوره كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي، ومولد لفرص العمل ذات القيمة المضافة العالية.

ونوه إلى أن هناك الكثير من المواضيع على جدول أعمال الاجتماع التي تستحق النظر إليها بعناية، منها التنسيق بين اللجنة الوزارية والمكتب التنفيذي وتحديد اختصاصات اللجنة الوزارية وقرارات المجلس الأعلى الصادرة في مجال العمل، وإبراز ما تقوم به دول المجلس من تطوير مستمر للتشريعات الناظمة لأسواق العمل، وتنسيق جهود دول المجلس في المنظمات الإقليمية والدولية وتحديداً منظمة العمل الدولية.

بدوره، رفع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني في كلمته التي ألقاها نيابة عنه رئيس قطاع شؤون الإنسان والبيئة بالأمانة العامة الدكتور عادل بن خليفة الزياني إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، عظيم الامتنان والشكر لاستضافة دولة قطر أعمال هذا الاجتماع وعلى ما تلقاه مسيرة العمل المشترك من دعم ومساندة مستمرة حيث كان لتوجيهات سموه وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الأثر البالغ في دفع هذه المسيرة لتحقيق الأهداف المرجوة.

وأكد الأمين العام أن هذا الاجتماع يأتي استكمالاً وخطوة أساسية لتحقيق أهداف التكامل والتنسيق بين دول مجلس التعاون في مجال العمل، متطلعين جميعاً إلى المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف والتوجيهات السامية لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى في مجال العمل الرامية إلى الارتقاء بالقوى العاملة في دول المجلس من خلال تهيئتهم وصقلهم بالمهارات الفنية التي يتطلبها سوق العمل في القطاع الخاص، وتوفير الفرص الوظيفية لهم حتى تكون هذه القوى العاملة قادرة على المشاركة في مسيرة العطاء والتنمية المستدامة.

قرارات المجلس الأعلى

وأوضح الزياني أن جدول أعمال الاجتماع يتضمن جملة من الموضوعات في مجالات العمل والعمال تم تدارسها من قبل أصحاب السعادة الوكلاء في اجتماعهم التحضيري الثاني، وفي مقدمتها، قرارات المجلس الأعلى التي صدرت في مجال العمل وما أصدرته الدول الأعضاء من أدوات تشريعية وإجرائية لتنفيذ تلك القرارات، إضافة إلى نتائج التنسيق حول عقد الاجتماع المشترك بين اللجنة وأصحاب المعالي والسعادة وزراء ورؤساء أجهزة الخدمة المدنية.

وأشار إلى أن هناك العديد من الموضوعات المتصلة بعمل أجهزة وزارات العمل والقوة العاملة، الواردة من الدول الأعضاء التي تتطلب النظر والتشاور حولها لإصدار القرارات المناسبة والتوجيهات الهادفة بشأنها، بما يكفل تحقيق التنسيق والتكامل والترابط ووضع أنظمة متماثلة في ميدان العمل والعمال بين الدول الأعضاء.

دور المجتمع الخليجي

وناقش أصحاب السعادة وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم عدداً من الملفات والقضايا المتعلقة بالعمل الخليجي المشترك في مجالات قطاع العمل، أهمها تعزيز دور كافة أفراد المجتمع الخليجي في بناء مستقبل مشرق، وفتح الفرص أمام الشباب وتمكينه من المساهمة في بناء وتعزيز وتطوير أداء اقتصاديات دول المجلس، وتوعيتهم ودفعهم للانخراط بالعمل في القطاع الخاص بهدف تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية لدول المجلس، إضافة إلى التنسيق والتعاون بين لجنة وزراء العمل لمجلس التعاون، وقرارات المجلس الأعلى التي صدرت في مجال العمل وما أصدرته الدول من أدوات تشريعية وإجرائية لتنفيذ تلك القرارات (التعاون المشترك في مجال العمل) واختصاصات لجنة وزراء العمل لمجلس التعاون.

وسبق اجتماع وزراء العمل، اجتماع اللجنة الوزارية الثاني لوزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، والذي بحث مواضيع العمل الخليجي المشترك في مجالات العمل الاجتماعي وقطاع العمل لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك في المجال الاجتماعي. حيث مهد له انعقاد أعمال اجتماع اللجنة التحضيرية الثاني لوكلاء وزارات الشؤون الاجتماعية بدول المجلس بهدف تعزيز مسيرة العمل المشترك في المجال الاجتماعي بمشاركة وكلاء وزارات الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

ـــي في دولة قطر

جانب من الاجتماع

التنمية الاجتماعية في دول المجلس.

وقال الدكتور عبداللطيف الزياني إن الظروف السياسية التي تعيشها المنطقة، في ظل تنامي الإرهاب وانتشار أفكار التطرف والعنف، أصبحت تلقي بظلالها المؤثرة على المجتمعات العربية، مشيراً إلى أن الأسر تتحمل في هذا الاطار عبئاً جسيماً باعتبارها المسؤولة المباشرة عن رعاية النشء والعناية بهم ومتابعة شؤونهم إلى جانب المؤسسات الرسمية.

وأوضح أن «الأحداث والتطورات الراهنة برهنت أن وسائل التواصل الاجتماعي بما تمتلكه من قدرة فائقة على التأثير الإيجابي والسلبي، وبالرغم مما وفرته تلك الوسائل من إمكانات للتواصل الإيجابي والتعلم والترابط بين أفراد الأسر والمجتمع إلا أنها أصبحت رافداً مؤثراً في معتقدات الناشئة والشباب منهم على وجه الخصوص، فهي تؤثر في فكرهم وتوجهاتهم وتجعلهم منشغلين بالصراعات الطائفية وكراهية الآخر وتكفيره، بل وأصبحت معول هدم لقيمنا ومبادئنا وموروثنا الثقافي، الأمر الذي يتطلب جهداً منظماً للتواصل مع الأسر بكافة أفرادها عبر حملات تثقيف وتوعية تحمي شبابنا من الأفكار الهدامة المضللة، وتبصرهم وترشدهم إلى طريق الحق والهداية والأمان بعيداً

Isso-8.indd 9 10/12/15 5:36 PM

وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر في مقابلة خاصة مع «عمل وتنمية»:

التنمية الاجتماعية أحد اهم الركائز التي يؤكد عليها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون

أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدول قطر الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي :» التنمية الاجتماعية أحد اهم الركائز التي يؤكد عليها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون بشكل دائم وذلك من أجل الوصول إلى مجتمعات آمنة ومستقرة»، لافتاً إلى أن من أهم التحديات تواجه دول المنطقة على المستويين العمالي والاجتماعي تتلخص في إيجاد فرص عمل اكبر لمواطني دول مجلس التعاون بمختلف شرائحهم في القطاع الخاص، وتلبيه احتياجات سوق العمل من العمالة الوافدة الماهرة وحماية حقوق أصحاب العمل والعمال على حد سواء، بالإضافة إلى حماية الشباب وتحصينهم ضد المخاطر التي تواجههم، ورفع قدرات الفئات الضعيفة ومساعدتها على الدخول لسوق العمل ودمجها في المجتمع.

وأشاد الدكتور الخليفي بموقف دول المجلس ووقوفها إلى جانب دول قطر في المؤتمر الأخير لمنظمة العمل الدولية والذي كان له دوراً حاسماً في حشد التأييد الدولي لدولة قطر، والذي أدى إلى إغلاق البيان الاحتجاجي المقدم ضد دولة قطر بزعم التمييز في الاستخدام، وفي عدم اتخاذ أي اجراء جديد في موضوع الشكوى المقدمة بزعم عدم تقيد دولة قطر باتفاقية العمل الجبري.

وقال الخليفي فيما يتعلق بالأسر المنتجة فإن من أهم التحديات التي نسعى لتذليلها في تعاملنا مع الأسر المنتجة، والتي اعتقد بأنها تتلخص في كيفية جعل هذه الأسر تستمر وتنمو وتتطور بعيداً عن المساعدة التي تقدم إليها من خلال الوزارة، هناك الكثير من قصص النجاح ولكننا نرغب في رؤية المزيد منها.

واعتبر الخليفي ان التقرير التمهيدي حول آفاق تطبيق ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دول مجلس التعاون، هو نتاج عمل جماعي وتعاون جميع دول المجلس وانه تعبير عن رغبتها في وضع تقرير منهجي في جمع البيانات والمعلومات وتحديد كيفية استثمارها من جانب دول مجلس التعاون.

وفيما يلي نص المقابلة:

■ ماهي اهم التحديات التي تواجهها دول المنطقة على المستويين العمالي والاجتماعي:

● تمثل التنمية الاجتماعية أحد اهم الركائز التي يؤكد عليها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون بشكل دائم وذلك من أجل الوصول إلى مجتمعات آمنة ومستقرة ومستندة إلى الأخلاق الحميدة وقادرة على أخذ دورها الذي تستحقه في هذا العالم.

إن أهم التحديات التي تواجه دول المنطقة على المستويين العمالي والاجتماعي تتلخص في إيجاد

● إيجاد فرص عمل أكبر لمواطني دول مجلس التعاون بمختلف شرائحهم في القطاع الخاص.

فرص عمل اكبر لمواطني دول مجلس التعاون بمختلف شرائحهم (بمن فيهم الشباب من كلا الجنسية والاشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن) في القطاع الخاص، وتلبيه احتياجات سوق العمل من العمالة الوافدة الماهرة وحماية حقوق أصحاب العمل والعمال على حد سواء، بالإضافة إلى حماية الشباب وتحصينهم ضد المخاطر التي تواجههم، ورفع قدرات الفئات الضعيفة ومساعدتها على الدخول لسوق العمل ودمجها في المجتمع.

تطوير التشريعات

■ أبرز الملفات التي سيتم مناقشتها في دورتي مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية :

● إن من أهم الموضوعات التي ستناقش في دورة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية تتمثل بالتنسيق مع اللجنة الوزارية والمكتب التنفيذي وتحديد اختصاصات اللجنة الوزارية وقرار المجلس الأعلى بتحويل بعض الانظمة من استرشاديه إلى إلزامية وآليات تفعيل توصيات مؤتمر الشباب.

أما أهم الموضوعات التي ستناقش في دورة مجلس وزراء العمل فهي، التنسيق بين اللجنة الوزارية والمكتب التنفيذي وتحديد اختصاصات اللجنة الوزارية وقرارات المجلس الأعلى الصادرة في مجال العمل وإبراز ما تقوم به دول المجلس من تطوير مستمر للتشريعات الناظمة لأسواق العمل وتنسيق جهود دول المجلس في المنظمات الإقليمية والدولية وتحديداً منظمة العمل الدولية.

وهنا أجدها فرصة ثمينة لأقدر عالياً موقف دول المجلس ووقوفها إلى جانب دول قطر في المؤتمر الأخير لمنظمة العمل الدولية والذي كان له دوراً حاسماً في حشد التأييد الدولي لدولة قطر، والذي أدى إلى إغلاق البيان الاحتجاجي المقدم ضد دولة قطر بزعم التمييز في الاستخدام، وفي عدم اتخاذ أي اجراء جديد في موضوع الشكوى المقدمة بزعم عدم تقيد دولة قطر باتفاقية العمل الجبري.

نظر للأفضل

■ تقييم أشكال العمل الخليجي المشترك على المستوى الخليجي والدولي وآفاق لتطوير صور التعاون بين دول المجلس:

● من الطبيعي ان ينظر الانسان إلى الأفضل باستمرار، ولكن في ذات الوقت، يجب التأكيد على أن ما تحقق خلال فترة زمنية ليست بالطويلة، وهي عمر المجلس، ليس بقليل. إن اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون يدفعون باستمرار باتجاه تطوير آليات عمل المجلس لتحقيق الأهداف التي أسس مجلس التعاون لتحقيقها والتي نسعى جميعاً للوصول إليها.

أما تقييمي الشخصي لأشكال العمل الخليجي المشترك فقد يكون منحازاً كوني عملت، في فترة سابقة، أميناً عاماً مساعداً للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

■ أبرز المشاريع والمبادرات التي تنفذها وزارة العمل

Isso-8.indd 10 10/12/15 5:36 PM

والشؤون الاجتماعية في الشق الاجتماعي:

● إن لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في قطر العديد من البرامج والمشاريع التي تنفذ من خلال الإدارات والأقسام المختصة في الوزارة، والتي تهدف إلى توفير حياة كريمة للمجتمع بجمع فئاته ولعل أبرز البرامج التي تنفذها الوزارة: على مستوى تمكين الأسر المنتجة: برنامج الحرف التراثية متعة وهوية وطنية- برنامج الابداع والابتكار بتسويق المنتجات- ترشيد النمط الاستهلاكي وتعزيز ثقافة الاستثمار الاسري- انشاء منصة الكترونية لمنتجات الأسر- رفع قدرات الأسر المنتجة بإدارة المشاريع وتطويرها- توعية المستفيدات من الضمان الاجتماعي بقيمة العمل الحر.

أما على مستوى الأسرة، فتقدم الوزارة البرامج التالية: تعزيز مكانة الأسرة القطرية ودور الوالدين وتقليل الاعتماد على عاملات المنازل- تحسين الدعم المقدم للأسرة العاملة وزيادة عدد النساء بالمراكز القيادية – زيادة رعاية الطفل وحمايته- تعزيز مكانه الأسرة القطرية باعتبارها ركيزة المجتمع.

كما تقوم الوزارة بتنفيذ البرامج التالية: زيادة استقلالية الاشخاص المعرضين للمخاطر ودمجهم في المجتمع- زيادة عدد الفئات التي من الممكن ان تستفيد من رواتب الضمان – زيادة رواتب فئات الضمان الاجتماعي لتحقيق حياة كريمة لهم. كما تقوم بتطوير بيئة عمل تمكينية اجتماعية للأشخاص ذوي الاعاقة.

إلى ذلك تقوم الوزارة بتنفيذ برامج: تخفيف العنف المنزلي وتوفير الحماية والدعم للأسر المتأثرة به- تنفيذ الحملات التوعية التي تربط بتحسين السلوكيات الاخلاقية ضمن المدارس- توفير الإيواء للاحداث والعمل على تأهيلهم من خلال اشراكهم في دورات تدريبية وورش عمل بهدف تنمية مهاراتهم وقدراتهم- عمل المحاضرات التوعية للاحداث خلال فترة تواجدهم في الإيواء ضماناً لتقويمهم سلوكياً وأخلاقياً.

اعتناء بالفئات العشر

■ أبرز الانجازات القطرية على مستوى قضايا الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية وما هي الطموحات التي تسعون لتحقيقها:

● دعني أوكد على أن جميع الإنجازات التي تحققت ما كانت لتتحقق لولا الدعم المتواصل لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى والتوجيه المباشر لمعالي رئيس مجلس الوزراء الموقر، وجهود جميع العاملين في الوزارة، ومن أهم الانجازات التي نعتز بها، صدور مكرمة حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى بزيادة معاشات الفئات العشرة (المطلقة – الأسرة المحتاجة- المسن –اسرة المفقود – الزوجة المهجورة – الارملة- اسرة السجين – المعاق – العاجز عن العمل – واليتيم). مما يعزز من دمجهم اجتماعياً وتحسين أوضاعهم المعيشية.

وكذلك صدور مكرمة صاحب السمو أمير البلاد بمنح سندات ملكية لساكني المساكن الشعبية للمواطنين العجرة (المجاني) ممن تنطبق عليهم شروط الانتفاع.

ان دستور دولة قطر يؤكد مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس. في مجال التشريعات الوطنية، فقد سنت دولة قطر مجموعة من القوانين التي ركزت على حماية المرأة من كل أسباب الضرر والعنف او الاتجار بها وراجعت عدداً آخر منها، من أهمها قانون الأسرة وقانون مكافحة الاتجار بالبشر. وكذلك قامت الدولة بالتأكيد على ذلك في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وفي استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ بقطاعيها التماسك الأسري وتمكين المرأة والحماية الاجتماعية، إضافة إلى الاستراتيجية العامة للأسرة. هذا عدا انشاء العديد من مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاصات المختلفة والتي لها أثر كبير في تطوير المجتمع والاهتمام بفئاته المختلفة ومن هذه المؤسسات: المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي- مركز رعاية الأيتام- مركز تمكين ورعاية المسنين- مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي- مركز الشفلح للأشخاص ذوي الاعاقة- مركز الاستشارات العائلية – دار الانماء الاجتماعي – والهيئة العامة لشؤون القاصرين.

> ● وقوف دول الخليج إلى جانب قطر قطع مزاعم عدم التقيد «بالعمل الجبري»
>
> ● حماية الشباب وتحصينهم ضد المخاطر التي تواجههم

ادارة شؤون الاسر المنتجة

■ تقييم تجربة دولة قطر في رعاية الأسر المنتجة وما هي التحديات التي تسعون لتذليلها:

● ان الوزارة تعمل على رعاية الاسر المنتجة من خلال ادارة شؤون الأسر المنتجة والتي تعمل على إقامة العديد من الدورات والورش التدريبية (فنية – مهارية – يدوية) سواء للمرأة او النشء لتنمية المهارات الانتاجية والابداعية لديهم. الاعداد والتنسيق للمعارض المجانية التسويقية لإنتاج وأعمال الأسر المنتجة مثال على ذلك (معرض فرصتي). التواصل والمتابعة مع الجهات الأخرى المختصة لضمان منافذ اكثر لعرض منتجات وأعمال الأسر المنتجة وخلق مساحة تسويقية أكبر لهم. الحفاظ على تراث المجتمع القطري وتأكيد هويته من خلال تقديم دورات حول الاعمال التراثية مثل (السدو- صناعة السوف- صناعة الصناديق). غرس قيمة الادخار والتمكين الاقتصادي لدى النشء وتوعيتهم بأهمية الاعتدال في الاستهلاك المادي وانشاء مشاريع صغيرة من خلال تبنيها برنامج (المستثمر الصغير). توفير بنية تحتية تساعد الأسر المنتجة على تسويق منتجاتها. إيجاد الدعم المالي والاستثماري للأسر المنتجة. النهوض بصناعة ومنتجات الأسر المنتجة داخل السوق المحلي وفي الأسواق الخارجية والخليجية والعالمية.

ودعنا لا ننسى ان هناك دوراً كبيراً لجهات أخرى تسعى للنهوض بالأسر المنتجة منها من يعمل مع الوزارة ومن يتعاون معها في تنفيذ البرامج والمشاريع، ومنها من يقوم بدوره بشكل منفرد، حيث تسعى هذه الجهات للارتقاء بالعمل الانتاجي وتطوير وتنمية القدرات الانتاجية للأسر لتوفير مستوى معيشي لائق للأسر.

اعود لسؤالك حول اهم التحديات التي نسعى لتذليلها في تعاملنا مع الأسر المنتجة، والتي اعتقد بأنها تتلخص في كيفية جعل هذه الأسر تستمر وتنمو وتتطور بعيداً عن المساعدة التي تقدم إليها من خلال الوزارة، هناك الكثير من قصص النجاح ولكننا نرغب في رؤية المزيد منها.

اتفاقية «ذوي الاعاقة»

■ تقييم للتقرير التمهيدي حول آفاق تطبيق ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دول مجلس التعاون:

● لاشك أن التقرير التمهيدي حول آفاق تطبيق ورصد البنود الخاصة باتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة في دول مجلس التعاون يمثل فرصة لتبادل الخبرات والتعاون في القضايا المتصلة ببنود الاتفاقية. ان اهم ما يميز التقرير انه نتاج عمل جماعي وتعاون جميع دول المجلس وانه تعبير عن رغبتها في وضع تقرير منهجي في جمع البيانات والمعلومات وتحديد كيفية استثمارها من جانب دول مجلس التعاون.

نأمل ان تسفيد المنظمات المعنية وان تقوم بدور فعال لتعزيز حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في دول مجلس التعاون من خلال وضع السياسات الموحدة المتعلقة وتنظيم الندوات وورش العمل واتخاذ خطوات جادة للحفاظ على حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

Isso-8.indd 11 10/12/15 5:36 PM

مذكرة تفاهم بين «المكتب التنفيذي» و«منتدى الاتحاد الخليجي»

تمويل المشروعات المتصلة بالتنمية عبر «الخاص»

وقع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مذكرة تفاهم مع منتدى الاتحاد الخليجي الاقتصادي، انطلاقاً من أهمية توطيد علاقات التعاون والتنسيق بين المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وباعتباره منظمة إقليمية خليجية ومقره المنامة بمملكة البحرين، ومنتدى الاتحاد الخليجي.

تعزيز العلاقات

من جانبه، قال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقيل الجاسم على هامش التوقيع على مذكرة التفاهم أن :» المكتب التنفيذي يتجه لتعزيز العلاقات بينه وبين المنظمات والجهات الإقليمية التي تلتقي اختصاصاتهما بهدف مواكبة متطلبات العصر وتحولاته التنموية في الاقتصاد والاجتماع والعمل والتخطيط، وما تفرضه من ضرورة توحيد موضوعات ومجالات العمل المشترك، على أسس ومحددات واضحة في المنطلقات والتوجهات، وفي صيغ وأساليب التعاون والتنسيق خلال مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج والأنشطة».

وأشار الجاسم إلى أن :» أهداف المكتب التنفيذي تأتي منسجمة مع أهداف منتدى الاتحاد الخليجي الاقتصادي، لذا فقد جاء توقيع مذكرة التفاهم لتوطيد هذه العلاقة وتوثيقها».

تنفيذ البرامج المشتركة

وبين الجاسم أن :» مذكرة التفاهم ترتكز على تنفيذ البرامج المشتركة التي تتكامل فيها اختصاصات الطرفين ضمن برنامج عمل كل منهما، وقيام منتدى الاتحاد الخليجي الاقتصادي، بتقديم كل تعاون ممكن للمكتب التنفيذي وبخاصة في توفير التمويل المادي المطلوب للمشروعات التي يتم الاتفاق عليها وذلك من خلال المساهمة في تعزيز حقوق المواطنة الخليجية المتصلة بالتنمية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وسوق العمل ومسؤولية القطاع الخاص في التنمية وغيرها من مسائل مشتركة».

وأضاف أن :» تسعى مذكرة التفاهم لتأطير تبادل برامج وخطط العمل المتصلة بمجالات الاهتمام المشترك بين الطرفين، وإجراءات المشاورات المستمرة وتبادل الدراسات والخبرات الفنية والتدريب والتجارب في الميادين المشتركة بهدف التنسيق والتعاون فيما بينهما».

بنود مذكرة التفاهم

وأشار الجاسم إلى أنه :» من البنود المهمة في مذكرة التفاهم بند خصص لحماية الشباب في دول مجلس التعاون من كافة أشكال المخاطر الاجتماعية والسعي لتمكين هذه الفئة المجتمعية الهامة وتأهليها للمشاركة الفاعلة في عجلة التنمية الخليجية المستدامة، ويأتي كل ذلك ضمن توجه المكتب التنفيذي إلى القطاع الخاص لتمويل عدد من المشاريع الشبابية التنموية وهو الأمر الذي شدد عليه المجلس الوزاري في دوراته المختلفة.

من جانبه، أشاد الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة منتدى الاتحاد الخليجي الاقتصادي محمد عزام بالتوقيع على مذكرة التفاهم، آملاً أن تكون هذه المبادرة بداية نحو تعزيز العلاقات بين المكتب التنفيذي ومنتدى الاتحاد الخليجي الاقتصادي من جهة وبين القطاع الخاص من جهة أخرى. مؤكداً على أهمية هذه المذكرة لكون المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتمتع بتاريخ يمتد لأكثر من ٣ عقود من العمل الخليجي المشترك في المجالات العمالية والاجتماعية.

Isso-8.indd 12 10/12/15 5:36 PM

على هامش اجتماعات اللجنة الوزارية للأمانة العامة

الخليفي يستقبل وفد المكتب التنفيذي

استقبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي وفد المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على هامش انعقاد اجتماعات لجنتي وزاراء العمل ووزاراء الشؤون الاجتماعية التابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون.

وأكد الخليفي على دور المكتب التنفيذي لمجلسي وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون على تعزيز الجهود الخليجية فيما يتعلق بمجالات العمل والشؤون الاجتماعية، تأكيداً لوحدة العمل الخليجي المشترك.

كما بحث الوزير مع وفد المكتب التنفيذي الخطط والمشاريع المستقبلية التي سيقوم المكتب التنفيذي وأخر الاستعدادات لانعقاد الدورة الـ٣٢ لمجلسي وزراء العمل والشؤون الاجتماعية التي ستنطلق اكتوبر ٢٠١٥ في مدينة الدوحة بدولة قطر.

وفي ختام اللقاء قدم وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي درعاً تقديرياً إلى مدير عام المكتب التنفيذي احتفاءاً بالجهود الخلصة التي قام بها المكتب التنفيذي في تجسيد توجيهات معالي وزارء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون.

حضر اللقاء من المكتب التنفيذي إلى جانب المدير العام، مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية نجية البنعلي، وخبير الشؤون الاجتماعية بإدارة الشؤون الاجتماعية محمود بوجيري، ومدير إدارة الشؤون العمالية خليل بوهزاع، ومدير إدارة العلاقات العامة والاعلام بالانابة عدنان رمضان.

الاستفادة من الخبرات الخليجية في «العمل العربية»

اجتمع مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقيل أحمد الجاسم، مع المدير العام لمنظمة العمل العربية فايز علي المطيري.

تم خلال الاجتماع بحث أوجه التعاون المشترك وسبل تعزيزها وتطويرها، والعديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال العمل. وتباحثا بشأن مجمل القضايا العمالية التي تمس دول الخليج العربية على المستوى الاقليمي والدولي.

واستعرض الجاسم مع مدير عام منظمة العمل العربية تعزيز التعاون بين وزارات العمل بدول مجلس التعاون والمنظمة من حيث تستفيد المنظمة من الكوادر الاكاديمية الخليجية المتخصصة في الشأن العمالي. كما بحث الجاسم مسودة مذكرة تفاهم بين المكتب التنفيذي ومنظمة العمل العربية، وأكد الطرفان على أهمية مد جسور التعاون والتواصل بي ن المنظمات الإقليمية التي تتقاطع اختصاصاتها وان ذلك سينعكس إيجابياً على أداء المنظمات من جهة ومن جهة أخرى سيعزز مسيرة العمل الخليجي المشترك.

من جانبه، رحب مدير عام منظمة العمل العربية فايز المطيري باللقاء، مشيداً بالجهود المخلصة التي يقوم بها المكتب التنفيذي في خدمة المسيرة الخليجية في المجالين العمالي والاجتماعي، مؤكداً حرصه على التواصل مع المكتب التنفيذي كونه ركيزة أساسية في مسيرة العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بشؤون العمل والشؤون والتنمية الاجتماعية.

Isso-8.indd 13 10/12/15 5:36 PM

عمان تستعد لاستضافة المهرجان المسرحي الخليجي الرابع لذوي الإعاقة

التقى معالي الشيخ محمد بن سعيد الكلباني وزير التنمية الاجتماعية العماني بأعضاء اللجنة الرئيسية الخليجية المشتركة للإعداد والتنسيق للمهرجان المسرحي الخليجي الرابع للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي تحتضن فعالياته سلطنة عمان، في نهاية العام الجاري ٢٠١٥ بالعاصمة العامنية مسقط.

Isso-8.indd 14 10/12/15 5:36 PM

وفي بداية اللقاء، تقدم معالي الشيخ بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي بالدعم والعون في المجالات الاجتماعية، مؤكداً أن هذه البرامج تهدف للرقي بالأشخاص ذوي الإعاقة واعتبارهم ركيزة مهمة من ركائز المجتمع.

عقب ذلك بدأ الاجتماع الذي ترأسه وكيل وزارة التنمية الاجتماعية سعادة الدكتور يحيى بن بدر المعولي بحضور أعضاء اللجنة الخليجية المشتركة بمناقشة آلية عمل اللجنة الرئيسية المشتركة لهذا المهرجان وتحديد اختصاصاتها.

كما تطرق الاجتماع إلى دراسة المتطلبات الأولية للإعداد والتحضير لهذا المهرجان المسرحي كوضع شعار، بحيث يعكس الفعاليات الإعلامية والتنظيمية والفنية، وتحديد الاهداف المعنية بالجانب الاجتماعي التي يترجمها المهرجان، وذلك من خلال أعمال مسرحية فنية ذات علاقة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ومشكلاتها بمختلف أبعادها ومستوياتها، وكذلك مشاركة الجهات الرسمية والأهلية ذات العلاقة بهذا الحدث الخليجي، ومنها: وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والجمعيات والمراكز والمؤسسات الأهلية التي تعنى بهذا الجانب، وأيضاً المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون، والمنظمات والهيئات الخليجية والعربية والدولية ذات العلاقة، إلى جانب أن تنظم السلطنة كونها الدولة المضيفة حفل افتتاح وختام هذا المهرجان، بحيث يبرز الحفل أهمية المهرجان الدوري الكبير والهادف للاهتمام ورعاية المواهب الإبداعية في مجال العمل المسرحي للأشخاص ذوي الاعاقة وخلق المنافسة الشريفة في الإبداع والإنتاج والعمل.

وفي هذا الصدد، قال مدير عام المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الاعاقة هلال بن محمد العبري، إن هذا الاجتماع يأتي بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنظيم المهرجان المسرحي للأشخاص ذوي الإعاقة بصفة دورية وذلك في إطار الاهتمام بهذه الفئة وإبراز مواهبهم ومهاراتهم الفنية المسرحية، مشيراً إلى أن المهرجان يسعى إلى غرس الثقة وتنميتها لدى المعوقين، والعمل على صقل المواهب من خلال التدريب وتراكم الخبرات لدى هذه الفئة، وكذلك تنشيط وتنمية النقلة المسرحية والثقافية لذوي الإعاقات في دول مجلس التعاون، موضحاً أن هذه المهرجانات تتيح الفرصة لهم لتعبير عن مشاعرهم، كما أنها فرصة لإبراز أهميتهم في المجتمع.

وأكد عضو اللجنة الرئيسية الدكتور حبيب غلوم العطار، أن هذه الاجتماعات التحضيرية تسعى دائماً إلى تطوير إقامة مثل هذه المهرجانات، موضحاً أنه من المهم الاستفادة من التجارب السابقة، سواء من خلال المهرجانات المحلية أو المهرجان الخليجي للأشخاص ذوي الإعاقة، مشيراً إلى أنه عندما تتجمع الآراء المختلفة تتجنب الوقوع في الإخفاقات، ما يمنح دفعة معنوية نحو العمل بشكل أفضل ومتطور، وذلك لأنه من المهم كدول خليجية أن تعمل بمنهجية معينة تكتسب من خلالها خبرات متعددة.

• يشهد عرض اعمال مسرحية ذات علاقة بقضايا ذوي الاعاقة

• المهرجان يسعى إلى غرس الثقة وتنميتها لدى الاشخاص ذوي الإعاقة

Isso-8.indd 15 10/12/15 5:36 PM

«العمل» تصدر 3 قرارات تطور التشريعات المنظمة للسوق

موافقة العامل على العرض في بلاده تشرط لاستقدامه

تبدأ وزارة العمل اعتباراً من مطلع العام المقبل ٢٠١٦ تطبيق حزمة قرارات جديدة صادرة عن وزير العمل صقر غباش في شأن العمل بنماذج العقود المعتمدة من وزارة العمل، وحالات انتهاء علاقة العمل ومنح العامل تصريح عمل جديداً للانتقال من منشأة إلى أخرى بعد انتهاء علاقة عمله مع المنشأة المنقول منها.

وقال وزير العمل، إن القرارات الثلاثة المشار إليها تأتي في إطار مواصلة سعي الوزارة نحو تطوير التشريعات المُنظمة لسوق العمل، لتأكيد الانتقال به إلى مرحلة جديدة تقوم على أساس إرساء وتعزيز علاقات عمل متوازنة ومنتجة بين طرفيها مرجعيتها عقد العمل وترتكز على التراضي والشفافية في التعاقد بما يحفظ الحقوق لكلا الطرفين.

وأوضح غباش، أن القرارات الجديدة مترابطة وتكمل بعضها بعضاً وتؤطر العلاقة بين طرفيها بدءاً من مرحلة عرض فرصة العمل على العامل قبل مغادرته لبلده، مروراً بتعاقد صاحب العمل والعامل بعد دخول الأخير إلى أرض الدولة، ثم

صقر غباش

الارتباط بعلاقة تعاقدية متوازنة ومبنية على التزام متبادل بين الطرفين للحقوق والواجبات المتفق عليها بموجب عقد العمل، والآلية القانونية لإنهاء علاقة العمل، سواء بانتهاء مدة العقد من دون الاتفاق على تجديده، أو بالتراضي أثناء مدة سريانه ضمن مجموعة من الضوابط والشروط، بما يؤسس لتوضيح ضوابط منح تصريح جديد للعامل الذي تنتهي علاقة عمله وفق أحكام القانون.

وأكد غباش، أن حزمة القرارات الجديدة من شأنها تلبية احتياجات أصحاب العمل من العمال من داخل الدولة أو خارجها، بما يضمن استمرارية منشآتهم في المساهمة الفاعلة في اقتصاد الدولة، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في السوق من جانب وتوفير عوامل المرونة من جانب آخر، والتأكيد على طبيعة علاقة العمل التعاقدية بين طرفيها والتي تقوم على الرضا المتبادل، وعلى أساس أن يؤدي كل طرف من طرفي علاقة العمل ما عليه من التزامات ويحصل على ما له من حقوق.

وأشار إلى مساهمة القرارات المذكورة بشكل فاعل في المحافظة على بيئة عمل تتميز بالشفافية والوضوح وجذب الكفاءات التي تضيف لاقتصاد الدولة في ظل الحرص على حقوق أصحاب العمل والعمال، وهو ما يتناغم في مجمله مع الثوابت التي تؤكدها القيادة الرشيدة ويحرص عليها دستور الدولة، وبالشكل الذي يحافظ على السمعة والمكانة التي وصلت إليها الإمارات بين دول العالم.

«العمل» و«الدولية» تبحثان تفعيل اتفاقية معلومات السوق

بحثت وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية آليات تفعيل التعاون الفني بينهما في مجالات تطوير أنظمة معلومات سوق العمل والتفتيش العمالي والآليات الخاصة بتسوية المنازعات العمالية الفردية، وذلك في إطار الاتفاقية المبرمة بين الجانبين، إضافة إلى بحث مجالات التعاون الأخرى.

جاء ذلك في لقاء عقد حديثاً بديوان وزارة العمل في دبي برئاسة وكيل الوزارة مبارك سعيد الظاهري وهانس فان دي جليند كبير اختصاصيي الهجرة ورئيس وفد المنظمة الذي زار الدولة، ومن المنتظر أن ينبثق عن برنامج التعاون الفني تقييم للأنظمة والمبادرات المطبقة في علاقات العمل وكيفية التعامل مع المنازعات العمالية الواردة إلى الوزارة تمهيداً لاقتراح آليات مستحدثة لتسوية تلك المنازعات وكذلك تطوير أنظمة التفتيش العمالي وقدرات مفتشي الوزارة

إلى جانب تحديث نظام معلومات سوق العمل بما يضع متخذي القرار في الوزارة في صورة معلومات سوق العمل واتجاهاته بشكل دوري.

وتناول اللقاء المشروع الريادي من أجل تحسين نظم استقدام العمالة بغرض الوصول إلى ممارسات استقدام شفافة بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة وذلك كإحدى مبادرات مسار حوار أبوظبي والمقرر أن تطبق بشكل تجريبي بين دولة الإمارات وجمهورية الهند.

حضر اللقاء وكيل الوزارة المساعدة لشؤون العمل حميد بن ديماس السويدي، و وكيل الوزارة المساعد لشؤون التفتيش ماهر العوبد، ووكيل وزارة العمل المساعد لشؤون السياسات والاستراتيجية الدكتور عمر النعيمي، ومدير مكتب العلاقات الدولية في الوزارة عبدالرحمن المرزوقي، وعدد من المعنيين في كلا الجانبين.

Isso-8.indd 16 10/12/15 5:36 PM

اتجاه لتشغيل مستحقي المساعدات من الشباب

تبحث وزارتا الشؤون الاجتماعية والعمل، وضع وتطبيق آلية لتشغيل الشباب المواطنين من مستحقي المساعدات الاجتماعية التي تتولى اعتمادها وتوزيعها وزارة الشؤون.

وأفاد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، ناجي الحاي، بأن الفترة الحالية تشهد مناقشات واجتماعات مع وزارة العمل، لوضع آلية لتشغيل مستحقي المساعدات الاجتماعية من مواطني الدولة (ذكور وإناث)، بهدف تقليل معدل البطالة بين المواطنين، وتوجيه قيم المساعدات المقدمة لهم، لأدوار ومهمات أخرى تتولاها الوزارة، مشيراً إلى أن وزارة العمل طلبت إحصاءً كاملاً لعدد مستحقي المساعدات في الفئة العمرية للشباب، حتى تضع خطة لتشغيلهم بناء على العدد الإجمالي لهم.

ولفت إلى أن الفترة المقبلة ستشهد مجموعة من الاجتماعات المشتركة، لمناقشة هذا الأمر، ولتحديد مسؤولية كل وزارة تجاه اعتماد هذه الآلية ونجاح تطبيقها.

وتشمل قائمة مستحقي المساعدات المالية من الوزارة فئات منها: ذوو الإعاقة، والمطلقات، والعاجزون مالياً، والأيتام، والمسنّون، والمواطنات المتزوجات من أجانب وأبنائهن، وتشمل الآلية التي تعمل عليها الوزارتان حالياً، من هم في سنّ الشباب ويمكن إيجاد فرص عمل لهم.

إلى ذلك، تناقش الوزارتان حالياً موضوع مدة

ناجي الحاي

إجازات الحضانة للأمهات في القطاع الخاص بشكل رئيس في المقام الأول، وفي القطاع الحكومي في المقام الثاني، ومدى إمكانية المساواة بين المواطنات والمقيمات في الإجازة الممنوحة لهن.

ومن جهة أخرى، وحول جمعيات النفع العام التي تشرف عليها وزارة الشؤون، قال الحاي إن إجمالي عدد هذه الجمعيات في الدولة حالياً وصل إلى ١٥٨ جمعية، موضحاً أن معدل الزيادة السنوي يراوح بين ثلاث وأربع جمعيات جديدة. وأشار إلى أن الوزارة وضعت خطة استراتيجية لتطوير دور هذه الجمعيات، عبر تخصيص الملتقى السنوي الذي تنظمه لهم، لفئات محددة كل عام، بدلاً من عموميته التي كانت معتمدة سابقاً.

61 مادة إضافية في «قانون الطفل»

كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية أن مشروع قانون حقوق الطفل الإماراتي الجديد، الذي وافق عليه المجلس الوطني الاتحادي في فبراير الماضي، ورفع إلى مجلس الوزراء، تضمن ١٦ مادة تمت إضافتها إلى مشروع القانون، وتميزت بها الدولة عن دول كثيرة أخرى، فضلاً عن أنه لم يتم الإشارة لهذه المواد بشكل مباشر في اتفاقية حقوق الطفل الدولية.

وأوضحت مديرة إدارة الطفل في الوزارة، موزة الشومي، أن هذه المواد الجديدة في مشروع القانون، جاءت بهدف التأكيد على زيادة حماية الطفل من أي مشكلات، أو اعتداءات قد تواجهه، إضافة إلى تعزيز دور الدولة فيما يختص بحماية الطفولة، ولم تعالجها التشريعات الأخرى في المواضع ذاتها، لافتة إلى العقوبات التي تضمنتها بنود مشروع القانون، والتي تراوحت بين الحبس لمدة شهر وعشر سنوات، إضافة إلى غرامات أقلها ٥٠٠٠ درهم وأقصاها مليون.

وأشارت إلى المواد التي تمت إضافتها، ومنها أن للطفل الحق منذ ولادته في الحصول على اسم لا ينطوي على تحقير، أو قد يسبب مهانة لكرامته، أو يكون منافياً للعقائد الدينية والأعراف الاجتماعية.

كما تناولت حظر قيام الطفل ببيع التبغ ومنتجاته، فضلاً عن عدم التدخين في المواصلات العامة، والأماكن المغلقة في حال وجود أطفال.

وزارة الشؤون: رفع مسودة تنمية المواهب في أكتوبر

موزة الشومي

تعتزم وزارة الشؤون الاجتماعية رفع مسودة معايير وضوابط مراكز تنمية المواهب للاعتماد في أكتوبر ٢٠١٥، مواكبة لقانون الحضانات الجديد، حسب مديرة إدارة الطفل في وزارة الشؤون الاجتماعية موزة الشومي.

وأوضحت الشومي أن مسودة مراكز تنمية المواهب تناولت معايير وضوابط وشروطاً لسد الفجوة التي رصدتها الوزارة في وجود مراكز تنمية مواهب مرخصة تمارس أنشطة حضانة في ظل عدم وجود أي جانب رقابي عليها من قبل جهات حكومية.

ووقفت وزارة الشؤون على اختراقات مراكز تنمية مواهب تستقبل أطفالاً من دون تحديد سن معينة وموظفين من دون شروط، إضافة إلى افتقادها معايير الأمن والسلامة.

وأكدت الشومي تصدي الوزارة لتلك النوعية من المراكز عبر تغيير مسمى قانون الحضانات إلى قانون الحضانات ومراكز الطفولة، لتوفير نص تشريعي يضع ضوابط وشروطاً لكل نشاط يخص الطفل، مع إضافة مواد تلزم المراكز بضوابط وشروط بعينها.

وتطرقت إلى قرار مجلس الوزراء مخالفة مراكز تنمية المواهب التي تزاول نشاط حضانة وتضم أطفالاً رضعاً فيها، مشيرة إلى أن العمر المسموح به للأطفال فوق أربعة أعوام، فيما تصل غرامة المخالفة إلى ١٠٠٠٠ درهم.

Isso-8.indd 17 10/12/15 5:36 PM

إدماج المواطنين بالقطاع المصرفي لتعزيز ثقة المؤسسات الدولية بالبحرين

قال وزير العمل رئيس المجلس الأعلى للتدريب المهني، جميل حميدان، إن مشاريع الوزارة والمجالس النوعية للتدريب المهني القائمة على دعم تأهيل الكوادر البحرينية تعد خطوة أساسية على طريق تفعيل الاستثمار في القوى العاملة، فضلاً عن الإسهام في تكثيف جهود توظيف المواطنين في وظائف نوعية وتعزيز تنافسيتها في سوق العمل، داعياً المنشآت المصرفية والمالية إلى الاستفادة من الكفاءات الوطنية في إدماجهم بالقطاع، حيث إن ذلك يعزز ثقة المؤسسات المصرفية العالمية بالوضع المالي في المملكة من جهة، ويحسن من أداء المنشآت نظراً لما يتمتع به البحريني من إخلاص وتفان وانضباط في العمل من جهة أخرى.

حميدان مترئساً الاجتماع

وأكد وزير العمل أهمية تأهيل الكوادر الوطنية لشغل مختلف الوظائف الإدارية والفنية في القطاع المصرفي والمالي، حيث يعزز الاعتماد على العنصر الوطني من مكانة مملكة البحرين كمركز مالي إقليمي متطور في المنطقة، ويسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك والصرافة والتأمين، ما يزيد من وتيرة خلق الفرص الوظيفية المجزية للمواطنين.

افتتاح مركز لحماية العمالة الوافدة قريباً

أكد الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل، أسامة العبسي، أن الهيئة ستقوم قبل نهاية العام ٢٠١٥، وضمن التوجيهات التي صدرت لتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار، بافتتاح مركز متكامل لحماية العمالة الوافدة متضمناً داراً للإيواء، وذلك بالتنسيق والتعاون مع ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة التنمية الاجتماعية وجمعيتين من مؤسسات المجتمع المدني وقانونيين وخبراء صحة نفسية وأطباء، كما سيضم عيادة فحص.

أما بالنسبة إلى مشاريع الهيئة للعام المقبل، فقد تحدث العبسي عن توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس التعليم العالي، والتي ستتيح تبادل المعلومات والبحوث المشتركة بشأن خريجي الجامعات؛ لتحديد نسب التوظيف ومجالات التوظيف، ومقارنتها بالتخصص الأكاديمي.

«العمل» تستعرض مشاريع دعم أجور العمالة الوطنية للباحثين عن عمل

صباح الدوسري

حث اجتماع اللجنة المشتركة لقطاعي العمل والتدريب على استحداث برامج تدريبية أكثر قدرة على تلبية احتياجات المتوظفين الجدد، بهدف تمكينهم من تطوير أدائهم وتحقيق أهداف المؤسسات التي يعملون فيها على أفضل وجه ممكن، وذلك في إطار توجيهات وزير العمل جميل حميدان في دعم القطاع الخاص وضمن خطة تدريبية واضحة تتناسب مع احتياجات الموظف والمؤسسة عبر تحسين قدرات الموظفين وتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم ومستوى أدائهم ليكونوا أكثر فاعلية في أداء المهام الموكلة إليهم من خلال إلحاقهم في دورات تدريبية.

وترأس وكيل وزارة العمل صباح سالم الدوسري اجتماع اللجنة المشتركة لقطاعي العمل والتدريب، الذي ناقش آخر مستجدات مشاريع التدريب والتوظيف ومشاريع دعم أجور العمالة الوطنية التي تنفذها وزارة العمل للباحثين عن عمل والعاملين بمنشآت القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، تم تأكيد أهمية زيادة فرص التدريب من أجل رفع وتيرة التوظيف لدى الشركات والمؤسسات من خلال تطوير البرامج التدريبية ونظام التعهدات المعمول به لضمان الحفاظ على مستويات التوظيف للأيدي العاملة البحرينية، والتي أتاحت لمملكة البحرين السيطرة على معدلات البطالة في الحدود الطبيعية والآمنة.

Isso-8.indd 18 10/12/15 5:36 PM

خلال اجتماع عمل مع قطاع التنمية الاجتماعية.. حميدان:

التنمية الاجتماعية أساس قوة وتطور المجتمعات

أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل حميدان، أن التنمية الاجتماعية والبشرية هي أساس قوة المجتمعات وتطورها، وركن من أركان أمنها واستقرارها وتقدمها بما تحققه من دعم للأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة والأسر ومختلف شرائح المجتمع، التي تحتاج إلى الرعاية والعناية المجتمعية بما يكفل لها العيش الكريم.

جاء ذلك في مستهل اجتماع عمل عقده حميدان مع مسؤولي قطاع التنمية الاجتماعية بالوزارة، ووزيرة التنمية الاجتماعية السابقة، فائقة الصالح.

وأشار الوزير إلى أن التنمية الاجتماعية المستدامة وتنمية وحماية الأسرة وكافة الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة هي مسؤولية مشتركة بين أطراف المؤسسات الحكومية والأهلية كافة، مشيداً في هذا السياق بتعاون منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص مع الهيئات الحكومية ذات الاختصاص لتحقيق الأهداف الوطنية في دعم قضايا الأسرة والمجتمع.

وتطرق حميدان إلى الملامح العامة للمرحلة المقبلة التي ستنتهجها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، موضحاً أنها ستتعاطى مع مختلف القضايا الاجتماعية وفق أسس علمية وإنسانية تهدف ليس فقط إلى دعم الأسرة وغيرها من الفئات المنضوية تحت اختصاصاتها وإنما تمكينها لتكون قادرة على العطاء واستثمار الطاقات والمشاركة في تنمية بلدها، كإحدى الخيارات التي تعتمدها الدول المتقدمة للارتقاء بالمجتمع.

ينطلق في ديسمبر المقبل

مؤتمر لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

ترأست وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة، فائقة بنت سعيد الصالح، الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الدول العربية، بحضور المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين (UNDP) بيتر غروهمان، ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية المشرف على وحدة التنسيق والمتابعة بمكتب رئيس القطاع الاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية طارق نبيل النابلسي، ومستشارة الإدارة الرشيدة بمكتب وزير شؤون المتابعة ندى ياسين، وممثل عن الجهاز المركزي للمعلومات وعدد من مسؤولي الوزارة.

وفي بداية الاجتماع رحبت الصالح بالحضور مثمنة دورهم في التحضير للمؤتمر الوزاري حول خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الدول العربية الذي سيعقد تحت رعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر يومي ٦ – ٧ ديسمبر المقبل في مملكة البحرين، مشيدة في الوقت ذاته بمساهماتهم في تحقيق النجاح لأعمال المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي عقد في مايو الماضي.

وأكدت الصالح أن هذا الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري يأتي بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الصادر في شهر ديسمبر ٢٠١٤ وتأكيد القمة العربية التي عقدت في مارس الماضي على أهمية متابعة الدول لأهداف التنمية التي تم إقرارها في سبتمبر الماضي، لاسيما أن مملكة البحرين تولي اهتماماً خاصاً بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتتويج ذلك الاهتمام بنيل سمو رئيس مجلس الوزراء الموقر جائزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة جدول أعمال المؤتمر الوزاري المهم لمختلف الجوانب اللوجستية والفنية والتنظيمية والوقوف على سير خطة العمل لتسخير كافة الإمكانات لترتقي نتائج وتوصيات المؤتمر بصورة مشرفة لمملكة البحرين، وذلك بالتعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

من ناحية أخرى، اجتمعت الصالح مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تمت مناقشة آخر مستجدات التحضير للمؤتمر الوزاري، وإمكانية عقد ورشة تحضيرية للمؤتمر، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بترتيبها، وتهدف إلى تعريف موظفي الحكومة بأهداف التنمية المستدامة.

Isso-8.indd 19 10/12/15 5:36 PM

لتنظيم احتساب العاملين في برنامج نطاقات.. العمل:

سنستعين بـ «الشؤون» لتعريف «ذوي الإعاقة»

كشف وزير العمل السعودي، الدكتور مفرج الحقباني، عن تنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية للوصول إلى تعريف واضح ودقيق لمصطلح «عامل معاق»، من أجل توفير معلومات وتنظيمات تدعم الوزارة في تنظيم آليات احتساب العاملين السعوديين في برنامج نطاقات بشكل منظم، إذ لا يكون أي سعودي يحمل صفة الإعاقة، فيما بعض الإعاقات تحتاج إلى توفير بيئات عمل قد لا يحتاج إليها ذوو إعاقات أخرى.

وقال الحقباني: «نحن دائماً في وزارة العمل ننسق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ونحصل على البيانات من خلالها»، مؤكداً أن وزارته «تشترط دوماً أن يكون العامل من ذوي الإعاقة قادراً على أداء العمل، وغير القادرين على أدائه لا نقبل تسجيلهم في برنامج نطاقات».

يأتي ذلك في وقت دعت وزارة العمل المهتمين وأصحاب الأعمال والمنشآت في القطاع الخاص إلى مشاركتها في تحسين القرار الوزاري المقترح لتفعيل المادة ٢٨ من نظام العمل بخصوص نسب تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ طرحت أخيراً مسودة القرار على بوابة المشاركة المجتمعية «معاً للقرار»، وذلك لأخذ الملاحظات والآراء عليه قبل إقراره.

الدكتور مفرج الحقباني

وزارة الشؤون الاجتماعية تطلق «المبادرات التنموية 2»

دشنت وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية «المبادرات التنموية ٢»، برعاية أمير منطقة عسير صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد، وبحضور وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي.

وقال الدكتور القصبي بهذه المناسبة إن الوزارة تحظى بالمتابعة والاهتمام الحثيث من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، لرفع مستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة، وحرصه الدائم على تحقيق أهداف هذه الوزارة لتشمل خدماتها كل مستحقيها إضافة إلى تحويلها من الرعوي إلى التنموي.

يذكر أن المبادرات التنموية الجديدة تشمل سبع مبادرات ممثلة في «مبادرة إحسان»: تهدف إلى دعم النساء المطلقات لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهن وأولادهن، و«مبادرة توفيق»: تسعى إلى تحقيق عملية التوفيق بين الراغبين في الزواج بأسلوب علمي متطور وضبط شرعي، و«مبادرة نهارية»: ومن أهدافها تقديم رعاية نهارية وتأهيل للأطفال المعوقين والتوحديين ودعم أسرهم نفسياً واجتماعياً، و«مبادرة تجميل»: من خلالها يتم اكساب الفتيات مهارات واتقان التجميل وتصفيف الشعر، و«مبادرة مهارة»: تسعى لكسب الفرد المهارات الأساسية في الاحتياجات المهنية البسيطة، و«مبادرة حرفتي»: تكسب المرأة تطوير المهارات الحرفية وصقل قدراتها، و«مبادرة هواية»: تكتشف الهوايات التي يمتلكها الشبان والشابات وصقلها وتطويرها عملياً.

Isso-8.indd 20 10/12/15 5:36 PM

خلال تدشينه المقر الجديد لمركز الدراسات والبحوث.. القصبي:

المركز سيكون ذراعاً علمياً للحراك التنموي

نوه وزير الشؤون الاجتماعية رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي باهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، -يحفظه الله-، بالشأن الاجتماعي، وحرصه على صيانة وتحصين القيم والمبادئ الاجتماعية وعنايته الكاملة بالأبحاث والدراسات الاجتماعية، وعبر عن شكره لنائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، على دعمهم الكبير لهذا المركز، واهتمامهم بمعالجة القضايا والظواهر الاجتماعية.

وقال الدكتور ماجد القصبي عقب تدشينه للمقر الجديد للمركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية بحي الروضة في مدينة الرياض، إن المركز سيكون ذراعاً علمياً مهماً في رسم معالم الحراك التنموي لوزارة الشؤون الاجتماعية ورافداً بحثياً تستند عليه الوزارة في خطة تحولها من الرعوية إلى التنموية.

ووجه القصبي القائمين على المركز بضرورة العمل الجاد من أجل الاستفادة من الدعم الكبير المخصص له، وتأكيد دوره في تزويد الجهات الحكومية المعنية بنتائج البحوث والدراسات والإحصاءات والمعلومات التي تساعدها على وضع الخطط واتخاذ القرارات المتعلقة بأوجه التنمية الاجتماعية المختلفة، إضافة إلى دوره في مواكبة آخر التطورات والمستجدات على الصعيد الاجتماعي، واقتراح أفضل السبل للاستجابة لمختلف الظواهر الاجتماعية في الوقت الحاضر واستشراف تغيراتها المستقبلية، والمساهمة في صياغة البرامج والتنظيمات المتعلقة بحماية النسيج الاجتماعي للمجتمع السعودي وتطويره.

وقد اطلع د. القصبي عقب الافتتاح على مرافق المركز وافتتح مركز المعلومات الاجتماعية، وشاهد عرضاً مصوراً عن مهمات المركز وأعماله وبرامجه وأنشطته المستقبلية، و دشن حساب المركز على تويتر.

من جانبه قال مدير عام المركز الدكتور صالح بن عبدالعزيز النصار، إن المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية تأسس بهدف إجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية حول القضايا والظواهر والمشكلات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، واقتراح التوصيات والحلول المناسبة في شأنها، وبموجب قرار التأسيس فإن المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية ذو شخصية اعتبارية مستقلة، ويرأس مجلس إدارته وزير الشؤون الاجتماعية، ومقره مدينة الرياض.

الدكتور القصبي خلال افتتاحه المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية

ويقوم المركز بإجراء البحوث التقويمية للتعرف على مواطن القصور في برامج المجتمع المختلفة، وتقديم الخدمات الاستشارية العلمية والفنية لوزارة الشؤون الاجتماعية وللمؤسسات الاجتماعية العامة والخاصة لتحسين وتطوير خدماتها للمستفيدين في المجالات الاجتماعية، وعقد الندوات العلمية وورش العمل للمختصين والمهتمين بالعلوم الاجتماعية في المجتمع السعودي والخليجي والعربي.

وقدم مدير عام المركز، شكره للدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية، رئيس مجلس إدارة المركز، على الدعم غير المحدود، الذي حظي به المركز من معالي الوزير، والذي كان له الدور الكبير في تسريع مرحلة التأسيس، وتسهيل عقد الشراكات العلمية المتميزة التي سيكون لها أكبر الأثر في تحقيق أهداف المركز.

وأضاف أن أبرز تلك الشراكات مع وزارة الداخلية ممثلة في وكالة الوزارة لشؤون المناطق، ومركز أبحاث مكافحة الجريمة والمديرية العامة لمكافحة المخدرات واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وكذلك الشراكة مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لدعم تنفيذ الأبحاث الاجتماعية، والاستفادة من قواعد البيانات المتخصصة، ووزارة التعليم ممثلة في الجامعات السعودية للتعاون مع عمادات البحث العلمي ومراكز البحوث المتخصصة في إجراء البحوث ورصد القضايا والظواهر الاجتماعية في جميع مناطق المملكة، إضافة إلى الشراكات مع مراكز البحوث العالمية المتخصصة في الدراسات الاجتماعية، والتي تعزز التوجه التنموي لوزارة الشؤون الاجتماعية من خلال إيجاد المعلومة والأبحاث والرصد الاجتماعي العلمي الدقيق لها.

Isso-8.indd 21 10/12/15 5:36 PM

البكري خلال لقائه النقابات العمالية

تحديث تشريعات قطاع العمل لمواكبة المستجدات

أكد وزير القوى العاملة معالي الشيخ عبدالله بن ناصر البكري أهمية التشريعات العمالية في تنظيم أوضاع العمل وتحسين بيئته وتوفير المرتكزات للنهوض بأوضاعه، مشيرا إلى أن الحكومة عملت على إصدار القوانين التي توفر الرعاية والحماية للعامل ولصاحب العمل وتعمل على تنظيم العلاقة بينهما بما يحقق للعامل الاستقرار والتقدم في العمل ولصاحب العمل زيادة الإنتاج والتحسن النوعي للمنتجات والتوسع في المصالح والأعمال.

جاء ذلك خلال لقاء معاليه رئيس وأعضاء الاتحاد العام لعمال السلطنة والاتحادات القطاعية وممثلي النقابات العمالية بتنظيم من الاتحاد العام لعمال السلطنة وحضور سعادة حمد بن خميس العامري وكيل وزارة القوى العاملة لشؤون العمل وسعادة سعيد بن صالح الكيومي رئيس غرفة تجارة و صناعه عمان وعدد من المسؤولين بوزارة القوى العاملة.

في بداية اللقاء ثمن نبهان البطاشي رئيس الاتحاد دور الوزارة في تذليل مختلف الصعوبات والتحديات التي تواجه العمل النقابي في إطار من الاجراءات التي تنسجم مع قانون العمل والقرارات المنفذة

الشيخ عبدالله بن ناصر البكري

له والجهود التي تبذلها لجنة الحوار الاجتماعي، داعيا الى استمرار هذا التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة بما يحقق النمو والتطور والاستقرار للقوى العاملة ويسهم في زيادة إنتاجيتها.

ومن جانبه أعرب البكري عن سعادته باللقاء مشيرا الى أنه يأتي استمراراً للتواصل بين الوزارة وأطراف الإنتاج، وتأكيداً على الحرص الدائم للتشاور وتبادل الآراء حول موضوعات ذات علاقة بتطورات سوق العمل في القطاع الخاص ومستجداته ولمتابعة أوضاع العاملين في منشآته.

وأضاف أن مثل هذا الحوار الهادف يعد أساساً لبناء القدرات ومرتكزاً لتحقيق الآمال والتطلعات لنهضة تنموية شاملة يشهدها الوطن في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه.

وأوضح أن تحديث القوانين والتشريعات دائما يأتي مصاحبا للتطورات التنموية لجعلها مسايرة للمستجدات ومنسجمة مع أوضاع سوق العمل في ظل تنامي أعداد القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص وما يتطلبه التوازن في المصالح والعلاقات من إنشاء هيئات تمثيلية للعاملين في مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية حيث تنامى دورها إلى أن تم في فبراير من عام ٢٠١٠م تعزيز هذا الدور باكتمال المنظومة الثلاثية لأطراف الإنتاج بإشهار الاتحاد العام لعمال السلطنة تنفيذاً لأحكام الباب التاسع من قانون العمل الذي أتاح المجال واسعاً للقوى العاملة بتشكيل أكثر من (٢١٠) نقابات عمالية تمثلهم وترعى مصالحهم وتعمل على المشاركة لتحسين بيئة العمل.

المطوع: قانون العمل الجديد راعى مصالح الجميع

قال يوسف بن سعيد المطوع مدير دائرة التشغيل والتوجيه بوزارة القوى العاملة بسلطنة عمان، إن قانون العمل الجديد راعى في مواده مصالح الجميع، مشيراً إلى التوازن في القانون الجديد سيكون السمة التي سوف يشتمل عليها القانون من ناحية تنظيم ساعات العمل والإجازات وتنظيم عمل القوى العاملة الوطنية والوافدة وتنظيم سوق العمل إجمالاً. وأشار إلى أنه بما أن التوجه المستقبلي للوزارة هو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية، وتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص من ناحية أخرى فلاشك أن المشرع قد راعى في هذا القانون أن يكون شاملاً ومتكاملاً في بنوده. وإن الجميع يدرك يقينا أن القطاع الخاص هو قطاع منتج وهذا ما قد راعاه المشرع في هذا الجانب أيضاً.

وحول تفضيل المواطن العماني العمل في القطاع الحكومي قال المطوع، إنه «قد صدر منذ شهرين

يوسف بن سعيد المطوع

تقريباً قرار وزاري يتيح للذين يعملون في القطاع الخاص حق التنافس والتقدم للوظائف بالخدمة المدنية، وهو ما يحل الكثير من الإشكالات للذين يعملون في القطاع الخاص، وبالتالي هم لا يشعرون أنهم مقيدون ولهم حرية التقدم لأي وظيفة حكومية، لكن لاتزال الوظائف الحكومية تستحوذ على ثقة وميول الكثيرين، وذلك يرجع للأمن الوظيفي وساعات العمل، وأيضاً الفوارق المالية، ولكن في الجانب الآخر نرى أن بعض الشركات تمنح رواتب ممتازة وتوفر للموظفين بيئة عمل آمنة».

وأشار إلى أن «موضوع توحيد الإجازات هو واحد من الأمور التي يمكن أن تلغي الفوارق بين القطاع الخاص والعام كما الكثير من الامتيازات التي يقدمها القطاع الخاص من حيث الرواتب وبرامج التدريب وغيرها أسهمت في استقطاب الباحثين عن عمل، بل بالعكس نجد أن الكثير من الموظفين العاملين في القطاع الحكومي أصبحوا يتجهون للعمل بالقطاع الخاص وبشكل متزايد في ظل العروض التي يجدونها من العديد من الشركات».

Isso-8.indd 22 10/12/15 5:36 PM

تضمن استفادة الجميع من ثمار النهضة.. الكلباني:

سياسة اجتماعية متكاملة للمرحلة المقبلة

اختتمت في مدينة دربان بجنوب أفريقيا أعمال المنتدى العالمي للعلوم الاجتماعية بمشاركة سلطنة عمان وعدد كبير من دول العالم ناقش خلاله المشاركون عدداً من القضايا والتحولات الاجتماعية التي تواجه المجتمع في دول العالم.

وقد شاركت السلطنة بوفد برئاسة وزير التنمية الاجتماعية معالي الشيخ محمد بن سعَيد الكلباني، إضافة إلى اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم وبحضور سفير السلطنة المعتمد لدى جمهورية جنوب أفريقيا مبارك بن سالم الزكواني. وقد ألقى معالي الشيخ وزير التنمية الاجتماعية كلمة السلطنة في هذا المؤتمر والتي قال فيها: يسعدنا أن نشارك في هذا المنتدى المقام في جمهورية جنوب أفريقيا التي استطاعت أن تسطر أروع القصص في التضحية من أجل العدالة الاجتماعية، ويعد برنامج التحولات الاجتماعية (موست) الذي انطلق في مارس من العام ١٩٩٤ أول مبادرة دولية حكومية يتم إنشاؤها ضمن منظومة الأمم المتحدة كجزء من برنامج قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية لليونسكو، ويركز على مبادئ هامة يستطيع من خلالها الدفع بالمجتمع إلى مزيد من التطور في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وقد شهدت السلطنة خلال العقود الماضية بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - نقلة نوعية في الاهتمام بمختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، وفي النظام الأساسي للدولة الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ مواد عن الحقوق والحريات لأفراد المجتمع العماني حيث تؤكد المادة ١٠ على إقامة نظام اداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن، وأفرد النظام الأساسي بند أن الأسرة أساس المجتمع وينظم القانون وسائل حمايتها والحفاظ على كيانها الشرعي وتقوية أواصرها وقيمها ورعاية أفرادها لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

عائدات النفط

كما أكد معاليه خلال كلمته أن الاقتصاد يعتمد بشكل رئيس على عائدات النفط والغاز لتمويل جميع برامج الإنفاق، ولكون هذا المصدر آيل للنضوب فقد ركزت الدولة على تنمية الموارد البشرية بتعليمها وتدريبها وتوفير الدعم المالي لإنشاء مشاريع تستطيع من خلالها العمل والمنافسة في السوق المحلي والإقليمي من خلال توفير بيئة تنافسية ومحفزة تشارك فيها الأيدي العاملة الوطنية بشكل فعال في القطاعات الاقتصادية، ومنذ بداية السبعينات من القرن الماضي شرعت السلطنة في نشر مظلة التعليم في كل المدن والقرى دون تمييز بهدف تسليح المواطن بالتعليم وفي الوقت نفسه العمل على بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية، حيث يتيح هذا النظام الفرص لتطوير قدرات الطالب ويشجع على التفكير والابتكار بدلاً من التلقين ويؤكد على تعزيز التماسك الأسري واحترام العادات والتقاليد والتراث ويدعو إلى التعامل السوي والسلمي مع الغير أياً كان جنسه أو لونه أو ديانته.

وتعد الكلمة التي قدمته السلطنة في المنتدى هي الوحيدة للدول العربية، حيث لم تكن هناك أي مشاركة للدول العربية والخليجية في المنتدى الذي شهد إلقاء ٨ كلمات للدول المشاركة من بينها السلطنة وعدد من دول العالم الأخرى.

قضايا اجتماعية

وقد شهد المنتدى مناقشة عدد من القضايا الاجتماعية التي تهم دول العالم بأكمله ووضع أجندة التنمية للفترة المقبلة لما بعد ٢٠١٥ التي تم طرحها خلال اجتماع الأمم المتحدة بنيويورك، وكان برنامج التحولات الاجتماعية هو أحد البرامج المهمة لليونسكو الذي يشجع ويعزز بحوث العلوم الاجتماعية، وهو ما وضع البرنامج في موقع محوري في تعزيز الأهداف العامة لليونسكو، والذي جاء في إطار الحاجة المتزايدة لتحسين وضع السياسات، وجرى إعادة توجيه البرنامج في مواضيع البحث المحددة أو طرائق العمل على حد سواء. وقد تم ذلك أيضاً استجابة للتوصيات التي صدرت عن المجلس الدولي الحكومي للبرنامج في شهر فبراير ٢٠٠٣، التي صدّق عليها فيما بعد المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته ١٦٦، وقد شهد العالم الكثير من التحولات الاجتماعية التي شملت معظم مجالات الحياة.

التقدم التكنولوجي

ولا تقتصر تلك التحولات على التقدم التكنولوجي الذي ينظر إليه العالم بإعجاب وتقدير لما وصلت إليه التكنولوجيا الغربية الحديثة من تقدم وتطور كبيرين، بل إن التقدم التكنولوجي أدى إلى تغيير في جميع مجالات الحياة ومرافقها ومنها الحياة الاجتماعية وعمليات التنشئة الأسرية. وتؤكد الدراسات أن هذا التقدم الحاصل له جوانب إيجابية لا يمكن لأي فرد أن ينكرها أو ينكر وجودها وأهميته في حياته اليومية، وفي الوقت نفسه لها جوانب سلبية بدأت آثارها تظهر وأصبحت تندر بمخاطر ومشاكل أكبر في حالة عدم الانتباه إليها. ومن أهم مظاهر التغيير التي يواجهها العالم اليوم هي تأثير العولمة والإعلام وما أفرزته من تحولات على مظاهر الحياة الاجتماعية، سواء على مستوى الفرد في الأسرة أو على مستوى المجتمعات بصورة عامة.

الوفد العماني المشارك في المنتدى

Isso-8.indd 23 10/12/15 5:36 PM

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

نظام حماية الأجور يكتشف الشركات الوهمية

• أداة قانونية لمواجهة مخالفات تأخير وعدم دفع الأجور المستحقة للعمال

أكد رئيس قسم التعاون الدولي باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، سعد العبدالله، أن نظام حماية الأجور الذي سيتم تطبيقه في شهر نوفمبر ٢٠١٥ سيكشف عن «الشركات الوهمية» ووضعها على القائمة السوداء بعد تنفيذ القانون الجديد.

وأعرب عن تخوفه من قيام الشركات الوهمية بفتح حسابات مصرفية للتحايل على القانون والظهور بالتزام صوري.

وكشف عن الترتيبات والمناقشات التي شهدها اجتماع ضم مركز التضامن العمّالي واللجنة الوطنية لحقوق الانسان وممثلي مكاتب الجاليات الأسبوع الماضي بمقر اللجنة.

وقال: أجمع المشاركون على أن نظام حماية الاجور يوفر أداة قانونية لمواجهة مخالفات تأخير وعدم دفع الأجور المستحقة للعمّال، لافتين إلى أن البيانات الإلكترونية وحدها لن توفر الشفافية المطلوبة بشأن المبالغ الفعلية مقارنة بالمبالغ المستحقة وما إذا كان العامل يستلم بدلات العمل الإضافي أو يقع على راتبه استقطاعات.

وأضاف: وقدّر المشاركون عدد الشركات التي فتحت حسابات مصرفية للعاملين فيها بنسبة ٥٠٪ من الشركات الموجودة بالدول، وتوقعوا امتثال بقية الشركات الكبيرة والمتوسطة للقانون قبل انتهاء مهلة الـ ٦ شهور لتوفيق الأوضاع.

وذكر: وأعرب المشاركون في الاجتماع عن عدم تأكدهم من مدى قدرة العمّال على التعامل مع خدمات أجهزة الصرّاف الآلي، في ظل تعدّد لغاتهم الأصلية.

وأشار إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ناقشت في برنامج اتصالات «ICT» لتدريب العاملين على استخدام تلك التقنيات وغيرها، وأوصت اللجنة من خلال المقترحات التي طرحت في الاجتماع بضرورة توعية العمّال بالقانون، وكيفية فهم نموذج مفردات الراتب (الخصومات والمبالغ الإضافية)، واستخدم الخدمات المالية، وأن يشمل ذلك التواصل مع القطاع الخاص بشأن تطبيق التحويلات المالية، وتثبيت جهاز تدريب يحاكي أجهزة الصرّاف الآلي يتبع برنامج اتصالات أفضل في قاعة استقبال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وأعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأن المهلة الممنوحة في القانون للمنشآت الخاضعة لنظام حماية الأجور لتوفيق أوضاعها تنتهي في ٢ نوفمبر المقبل، وسيكون القانون نافذًا بعد انتهاء هذه المهلة.

وكانت الوزارة بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، قد بدأت في ١٨ أغسطس الماضي في تطبيق نظام حماية الأجور (WPS) للعمّال الخاضعين لقانون العمل العاملين بالقطاع الخاص بعد انتهاء مهلة ٦ أشهر، والتي حدّدها المرسوم الأميري بتعديل بعض أحكام قانون العمل والصادر في ١٨ فبراير الماضي.

واستحدثت الوزارة قسم حماية الأجور ليتولى مراقبة التزام الشركات بتحويل رواتب العاملين بها إلى الحسابات الخاصة بهم في البنوك خلال الفترة القليلة المقبلة، وذلك تفعيلاً لتعديلات قانون العمل التي تلزم الشركات بتحويل رواتب جميع العمّال إلى حساباتهم الشخصية في البنوك من دون تأخير، وقد تم تعيين كوادر وطنية بالقسم وتم تدريبهم على النظام، وسيقوم موظفو قسم حماية الأجور بعملية التفتيش كجزء أصيل من عملهم، وأن التفتيش لن يكون ميدانيًا إنما يكون من خلال الدخول على النظام الآلي لرصد الشركات المخالفة للقانون، بحيث يستطيع الموظف اكتشاف أي مخالفة بمجرد دخوله على هذا النظام المشترك والفعّال.

يشار إلى أن نظام «WPS» هو نظام إلكتروني شامل يعمل على رصد وتوثيق عمليات صرف أجور العاملين في المنشآت الخاضعة لقانون العمل، ويهدف إلى ضمان الوفاء بأجور جميع العمّال الخاضعين لقانون العمل، عن طريق تحويلها إلى حساب العمل في إحدى المؤسسات المالية بالدولة في المدد المحدّدة في القانون، وفقًا لعقود توظيفهم، والأنظمة المعمول بها في الدولة.

وقامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالعديد من الإجراءات لتوعية وتهيئة أصحاب العمل للدخول في هذا النظام، حيث قامت بالتواصل مع جميع الشركات الخاضعة لقانون العمل وعقدت العديد من الندوات ووفرت إمكانية الإجابة من خلال موقعها على كافة الأسئلة والاستفسارات التي يمكن أن يطرحها أصحاب العمل في هذا الشأن.

Isso-8.indd 24 10/12/15 5:36 PM

خلال احتفال «إحسان» بيومهم العالمي بحضور وزير العمل

مطالب بهيئة لحماية حقوق كبار السن

جانب من الندوة

طالب المشاركون في الندوة، التي نظمها مركز تمكين ورعاية المسنين «إحسان»، تحت عنوان «نحو حياة أفضل لكبار السن» بمناسبة الاحتفال بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، بهيئة مجتمعية لحماية حقوق كبار السن، على أن تضم الهيئة عدداً من صناع القرار في الدولة والمختصين في المجالات المختلفة ونخبة من كبار السن لمراجعة حقوقهم بشكل دوري. وأقيمت الندوة بحضور سعادة عبدالله بن صالح الخليفي وزير العمل والشؤون الاجتماعية، حيث تقدم الباحثون في مجال رعاية كبار السن بأوراق بحثية تضمنت سبل الرعاية المتواصلة بجوانب حياة كبار السن والإفادة من خبراتهم المختلفة وتدعيم الرعاية المقدمة لهم من جوانب صحية واجتماعية ونفسية.

وأوصى المشاركون في ختام الندوة على ضرورة عيش كبير السن في محيطه الأسري من ناحية الرعاية والمكانة والتقدير والاحتياجات اللازمة له وإصدار تشريعات خاصة بكبار السن تضمن لهم حياة آمنة ومستقرة.

ودعوا إلى ضرورة تهيئة الموظف كبير السن المشرف على التقاعد لمواجهة ظروف الحياة الجديدة حتى يمتص كل صور القلق والتوتر الناجم عن التغيير المفاجئ للحياة وتوفير قاعدة بيانات وطنية تحصر كافة مختلف وخبرات وكفاءات المتقاعدين على اختلاف خبراتهم وتخصصاتهم والاستفادة منها لضمان استمرار تفاعلهم مع محيطهم الاجتماعي. وطالبوا بإنشاء وتطوير الأقسام المتخصصة لطب الشيخوخة من أجل توفير وتقديم علاج رعاية متكاملة لكبار السن، وإعداد برامج تدريبية في مجال رعاية كبار السن من أجل مساعدتهم نفسيا على استثمار طاقاتهم ودمجهم في المجتمع، وإنشاء خط ساخن لحماية كبار السن مع وزارة الداخلية.

ورحب السيد مبارك بن عبدالعزيز آل خليفة، المدير العام لمركز تمكين ورعاية كبار السن، في كلمته بافتتاح الندوة، بسعادة وزير العمل والشؤون الاجتماعية، كما رحب بالمشاركين من باحثين ومتطوعين وحضور. وقال آل خليفة: «إن الاحتفال يأتي ضمن فعاليات اليوم العالمي للمسنين تجاوباً مع الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين».

وأضاف آل خليفة: «يحتفل في الأول من شهر أكتوبر من كل عام باليوم العالمي للمسنين والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر من العام ١٩٩٠م، كمتابعة وتتويج لمبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالشيخوخة، والذي يهدف لإلقاء الضوء على فئة كبار السن وتفاعلهم مع المجتمع وحل مشاكلهم وإبراز الاستراتيجيات التي تضمن كرامتهم وسعادتهم، الأمر الذي توليه القيادة القطرية بالغ الأهمية ونسعى لتحقيقه بمركز تمكين ورعاية كبار السن ضمن رؤيتنا التي نسعى عبرها لإبراز أهمية دور كبار السن في المجتمع القطري، وتقديم خدمات ذات جودة عالية لهم، وإشراكهم ودمجهم في الأسرة والمجتمع، وانطلاقاً من رسالتنا بالمركز والتي تأتي اتساقاً مع رسالة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، فإننا نؤمن بأنه لن يتم تحقيق الأهداف المرجوة لخدمة كبار السن إلا بتضافر كافة الجهود من قبل كافة شرائح المجتمع».

قطر تشارك في أعمال «الاستشارية العربية لحقوق الطفل»

شاركت دولة قطر في أعمال اللجنة الاستشارية العربية لحقوق الطفل والمعنية بمناقشة الإطار العام للاستراتيجية العربية للنهوض بالطفولة في الوطن العربي، ممثلة في الباحثة في شؤون الطفولة بإدارة التنمية الأسرية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية سارة محمد الدوسري.

وعلى هامش مشاركتها، قالت الدوسري: إن دولة قطر تدعم الإطار العام للاستراتيجية العربية لحقوق الطفل بالوطن العربي. كما قالت: «إننا درسنا كل ما جاء بالإطار العام للاستراتيجية ونجده متوافقاً مع رؤية دولة قطر في مجال حماية الطفولة. وأضافت الدوسري أن دولة قطر تولي اهتماماً كبيراً بمجال الحقوق والحريات بصفة عامة ومجال حماية حقوق الطفولة بصفة خاصة، واتخذت من الإجراءات والتشريعات ما يعزز هذا المجال. وأشارت إلى أن مشاركة دولة قطر في هذا الاجتماع المهم، والذي يخص مستقبل الأمة العربية، يؤكد حرصها على العمل العربي المشترك في مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل، وقالت «إننا نؤيد كل ما جاء بالإطار العام للاستراتيجية العربية لحقوق الطفل بالوطن العربي».

ومن جانبها، أكدت الأمين العام للجنة الطفولة بالمملكة العربية السعودية، الدكتورة وفاء الصالح، أن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي مؤيدة لما جاء بالإطار العام للاستراتيجية، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل الآن للإعداد لمشروع حماية الطفل، وهو نظام حماية متكامل، كما أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الملف من خلال مكتب التربية العربية.

ومن جانبها، قالت مدير إدارة المرأة والأسرة والطفل بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، السفيرة إيناس مكاوي، إن الإطار العام للاستراتيجية طرح للنقاش العام مع جميع الوفود العربية، وأن الإطار العام قابل طبقاً للتوافق العام على الدمج أو إعادة الصياغة أو الإضافة وفقاً لما تراه الدول العربية.

Isso-8.indd 25 10/12/15 5:36 PM

قانون جديد للرعاية الاجتماعية للمسنين قريباً.. الصبيح:

الكويت رائدة في العمل الإنساني والاجتماعي

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، أن الكويت من الدول الرائدة في مجالي العمل الإنساني والاجتماعي، وأنها تولي اهتماماً بالغاً بفئة المسنين.

وقالت الوزيرة الصبيح في تصريح صحافي بمناسبة اليوم العالمي للمسنين والذي يصادف الأول من أكتوبر من كل عام، إن الدستور الكويتي كفل للمسنين حق الرعاية.

وأشارت إلى أن نظم الرعاية المتكاملة والشاملة التي تقدمها وزارة الشؤون لكبار السن تشمل تقديم الخدمة النفسية والاجتماعية والإرشاد الديني والتوعية الغذائية من خلال مراكز الخدمة المتنقلة للمسنين والمتوافرة في جميع محافظات البلاد.

وذكرت أن عدد المستفيدين من تلك الخدمات بلغ ٣٤٥٣ منها ٣٤٢٣ حالة مستفيدة من الخدمة المتنقلة للمسنين و٣٠ حالة مستفيدة من الرعاية الإيوائية.

وشددت على أن الدولة حفظت حقوق كبار السن من خلال قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، كما حرصت على منحهم امتيازات أكثر وأشمل من خلال مشروع قانون جديد بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين «نتمنى أن يرى النور قريباً»، معربة عن أملها في تحقيق مزيد من التطور والازدهار في مجال رعاية تلك الفئة.

هند الصبيح

ضوابط لاستغلال المشروعات الصغيرة في التعاونيات

أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية، هند الصبيح، قراراً ينظم ضوابط استغلال أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمات الحركة التعاونية. ويمنح القرار أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة استغلال عدد من المواقع المخصصة للخدمات التعاونية بالجمعيات التعاونية. ومن هذه الضوابط، أن يكون الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام للمشروع مسجلاً على الباب الخامس لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، على أن يزود الإدارة المختصة ما يفيد أنه مقيد لديها، وألا تقل حصة صاحب المشروع عن ٢٠٪ من رأس المال ولا يزيد العمر على ٤٥ سنة عند التقييم.

المطوطح: اعتماد مشروع عقد العمل الموحد

أعلن مدير الهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة في دولة الكويت، عبدالله المطوطح، عن اعتماد مجلس إدارة الهيئة لمشروع عقد العمل الموحّد، لافتاً إلى أنه يتضمن في بنوده أهم الحقوق والواجبات المنصوص عليها في قانون العمل، سواء كانت للعامل أو لصاحب العمل.

وأوضح المطوطح في تصريح صحافي أن مشروع العقد الموحّد جاء تنفيذاً لتوجيهات الوزيرة هند الصبيح، لافتاً إلى أنها منذ تكليفها بمهمات الوزارة وهي تضع على عاتقها حزمة إصلاحات تنفيذية من خلال اللجان المشكّلة في الهيئة العامة للقوى العاملة ومجلس إدارة الهيئة، وكان على رأس تلك أولويات تحقيق الحماية الممكنة لطرفي علاقة العمل.

من جهته، أوضح مدير إدارة الشؤون القانونية في الهيئة د. مبارك الجافور أنه وفقاً لهذا التوجه، فقد تمت صياغة مشروع للعقد الموحّد راعت فيه الهيئة توفير الحماية لطرفي علاقة العمل بشفافية كاملة، وتم استطلاع رأي الجهات المعنية، ومنها غرفة تجارة وصناعة الكويت، والاتحاد العام لنقابات عمال الكويت، واتحاد المصارف، واتحاد الصناعات، واتحاد الفنادق، ولجنة الشباب بالهيئة العامة للقوى العاملة.

عبدالله المطوطح

وأوضح أن الهيئة تلقت ردود معظم تلك الجهات بالموافقة على مشروع العقد المقترح، وقد تضمن مشروع العقد المقترح أهم النصوص الجوهرية في قانون العمل رقم ٦ لسنة ٢٠١٠، ومنها على سبيل المثال المادة ٢٨ التي تؤكد على البيانات الواجب النص عليها في عقد العمل، وهي تاريخ إبرامه وتاريخ نفاذه، ومدته إذا كان محدداً، وطبيعة العمل، والأجر المتفق عليه.

وأشار إلى أن مشروع العقد تضمن، أيضاً، تحديد الإجازات المستحقة للعامل، والتزام صاحب العمل بالتأمين على العامل ومكافأة نهاية الخدمة، كما روعي في مشروع العقد ترك الحرية لطرفيه في إضافة ما يتفقان عليه من شروط أخرى، شريطة ألا تكون مخالفة لنصوص القانون ٦ لسنة ٢٠١٠.

وأكد الجافور أن اعتماد نموذج هذا العقد سيسهم في الحد من النزاعات العمالية من خلال حسم أهم نقاط الخلاف بين طرفيه (رب العمل – العامل).

Isso-8.indd 26 10/12/15 5:36 PM

تحتضنها الدوحة خلال 18 -20 أكتوبر الجاري

انطلاق أعمال الدورة الـ 32 لمجلسي «العمل» و«الشؤون»

تستضيف دولة قطر خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥ أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأعمال الدورة السابعة والثلاثين للجنتي وكلاء العمل ووكلاء الشؤون والتنمية الاجتماعية.

وتشهد الدورة تكريم المشروعات الاجتماعية الرائدة للمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع ودعم هذه المشاريع في دول مجلس التعاون وتعميم الأفكار بهدف تطوير ومساندة أصحابها وتوطيد العمالة الوطنية وتشجيع القطاع الخاص لتوظيف العمالة الوطنية. كما ستشهد تكريم مجلس وزراء العمل لمنشآت القطاع الخاص المتميزة في مجال إحلال وتوطين الوظائف، إضافة إلى تكريم أفضل مشروع صغير على مستوى الدول الخليجية.

وسيناقش مجلس وزراء العمل تجارب الدول الأعضاء في مرونة أسواق العمل وتنقل العمالة في أسواق العمل الخليجية، وإشكاليات تشغيل الشباب في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون، إضافة إلى جهود دول المجلس في مكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر، إلى جانب مناقشة التقرير السنوي الخاص بمتابعة تنفيذ برامج العمل لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية في دول المجلس، ونتائج أعمال فرق العمل الخليجية بشأن المبادرات الخليجية المشتركة.

فيما سيناقش مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية موضوعات تتصل بتوحيد الجهود في قضايا المجتمع وفي مقدمتها القضايا الاجتماعية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا تنمية ورفاه الإنسان باعتباره وسيلة وغاية بناء الوطن وازدهاره.

ويستهدف المجلس الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء وتحقيق الحوار والشراكة والسلام الاجتماعي، والإسهام في التنمية الاجتماعية، والإسهام في إقامة المجتمع الآمن على النحو الذي يكفل الاطمئنان والاستقرار لحاضر ومستقبل المواطنين في هذه الدول.

ويختص المجلس برسم السياسات ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق تلك المبادئ واقتراح البرامج ومشاريع العمل المشتركة وتشكيل لجان فنية وانتداب خبراء للقيام بدراسات معينة أو إجراء بحوث في مجالات الشؤون الاجتماعية ومناقشة وإقرار التقارير والدراسات والبحوث.

يشار إلى أن اجتماعات مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحظى بأهمية كبيرة لدى معالي الوزراء، فعلى صعيد الشأن العمالي تهتم الوزارات ويهتم المختصون بانعقاد الدور نظراً لارتباط المواضيع التي تناقشها بتطوير أسواق العمل الخليجية وما تمثلها من تحديات للدول الأعضاء، خصوصاً فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية وخلق مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين، وسبل تعزيز انتقال الأيدي العاملة الخليجية وتعزيز مبادئ الحماية الاجتماعية، ما يعزز التكامل نحو الوحدة الخليجية المنشودة لشعوب هذه المنطقة تنفيذاً لتوجيهات قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الشقيقة في دعم مسيرة التعاون، وتلبية لتطلعات وآمال شعوب المنطقة.

أما على صعيد الشأن الاجتماعي فسيستعرض معالي وسعادة وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية ملفات التنمية المستدامة وموضوعات تمكين الفئات الاجتماعية وتطوير قطاع التعاونيات على المستوى الوطني والخليجي، إضافة إلى برامج تمكين الأسر المنتجة، وجملة من الموضوعات الاجتماعية التي تتناولها بنود اجتماعات الدورة الوزارية التي تهدف إلى تطوير المنظومة التشريعية الخليجية في المجال الاجتماعي وصولاً للتكامل الخليجي في هذه المجالات.

Isso-8.indd 27 10/12/15 5:36 PM

The Fourth Family Cohesion Seminar Held In Salalah

Dhofar University concluded the fourth family cohesion seminar organized by the Ministry of Social Development cooperation with The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council, which was titled (Family Protection Against Abuse), and which continued for two days.

The Seminar explored areas of improvement where the cohesion of the GCC families can be enhanced and empowered, such as legislations new laws for marriage and family, and setting equal rights for family members. In addition to legislating laws against the offenders of family members.

(Oman) in Preparation to Host the Fourth Gulf Theater Festival for Disabilities

In preparation for a new ceremony, which is to be hosted by the Sultanate of Oman, His Highness Sheikh Mohammed Ben Saeed Al Khalbani Minister of Social Development gave a speech in which he started by commending the efforts made by members of the Main Committee of the Gulf Cooperation Council, and concluding that these programs are designed for the advancement of the people with disabilities who are considered an important component of the community.

Chil Rights in League of Arab States

The Arab league calls for an integrated vision aimed at Arab and Regional commitment for the protection of Children›s Rights. Especially in light of what is going through the Arab region from wars and conflicts. This came at the launch of the Arab Children›s Rights Advisory Committee›s Third Meeting.

The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council has delegated their legal scholar in the Department of Social Affairs, Professor Mohammed Al Ghayeb.

From her side, Mrs. Enas Al Makawi the Chief counselor, and Head of Women, Family and Children's Department of the Arab League affirmed that "talking about child protection and maintenance of rights makes it imperative for everyone to focus on the Arab situation of children and their experiences in the midst of this raging fire, wars, senseless and blind violence and terrorism that the children have become the first victims to.

Nify Standardized Accreditation Criteria In The GCC

Dr. Fawzi Al Dokhi, the Executive Manager of the Center of Vocational Qualification Accreditation, has confirmed that the Center aims to unify standardized accreditation criteria in the GCC region. He added that the Professional Testing Team is at the final stages of implementing a mechanism that will enhance the legal and functional states of foreign workers in the GCC.

Al Dokhi added that the Market is in need for more skilled and professional workers in contrast to the unskilled workers that do not help the region to raise to the universal standards to participate in the global market.

Isso-8.indd 28 10/12/15 5:36 PM

The Third Social Cooperatives Forum

The third social cooperatives forum is to be held in January 2016 in Kuwait under the title "Social Cooperatives in the light of the Market Economics and Mechanisms".

The periodic forum is held under the instructions of The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council with the aim to improve the conditions of Social Cooperatives in the region.

Their Highnesses the Ministers hope for the Forum to be able to address the modern challenges and changes in the market both on regional and global levels, along with recognizing the areas where Social Cooperatives could would in collaboration with GCC governments to produce more efficient outcomes from their fieldwork in the GCC societies.

In the end, the Forums hold researches where new areas of collaborations that can extend to other services such as health and education services and children's nurseries.

A Workshop on The Basic Concepts For the Study of Economic Feasibility

Mr. Naji Al Hai Acting Under-secretary of the Ministry of Social Affairs has stressed that the Arab societies and the Gulf Cooperation Council states need to make the effort to read and analyze the current situation in the globe and explore possible future predictions in a constant and continuous manner in order to be able to work in accordance to accurate scientific readings regarding investments and projects in the region.As the financial feasibility should not be the only concern, but rather the social compatibility and future ability to generate revenue are two aspects that are as important when it comes to studying any project.

He further added that it is critical for the practice of investing in weak businesses to be stopped in order to avoid losses of capital and other resources.

This came in the event of a workshop held by the Ministry of Social Affairs in cooperation with The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the GCC in the City Center Pullman Hotel in Dubai, in the presence of 33 GCC members who work in the Ministries of Social Affairs.

From his end Mr. Aqeel Ahmed Jassim, Director General of the Executive Bureau, said that"The workshop aims to explain the basic concepts and contemporary research to study the economic feasibility of projects and social programs, to identify the stages of the feasibility, and to use the appropriate tools in the analysis and evaluation of any future project.

Al Ghadhoori, Director of Social Affairs in Executive Bureau

The Ministry of Social Affairs and Labor in Kuwait announced the selection of Dr. Saleh Algaddoura director of social affairs in the Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council.

Al Ghadhoori has stated his appreciation to all of the Minister of Social Affairs and Labor and Minister of State for Planning and Development Mrs. Hind Al Subaih and the Under-secretary Dr. Matar Al-Mutairi along with officials of the ministry.

The selection of the Mr. Al Ghadhoori was made based on his scientific qualifications and practical experience that qualifies him for this position.

Isso-8.indd 29 10/12/15 5:36 PM

The Minister of Labor and Social Affairs of Qatar Meets a Delegation of The Executive Bureau

Dr. Abdullah Bin Saleh Al Khulaifi, The Minister of Labor and Social Affairs in the State of Qatar, has had a meeting with a delegation of the Executive Bureau in the light of the meetings held between the Ministers of Labor and Ministers of Social Affairs committees.

Al Khulaifi stressed the role of The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council and praised the role it plays in respect to the areas of labor and social affairs, and the affirmation of the unity of the GCC joint action.

The minister also discussed with the Delegation of Executive Bureau the future plans and projects that the Bureau have.

At the end of the meeting, Minister of Labor and Social Affairs, Dr. Abdullah Bin Saleh Al Khulaifi expressed his appreciation of the work and efforts carried out by the Executive Bureau to implement the directions of their Excellency the Ministers of Labor and Ministers of Social Affairs.

The meeting was attended by the Executive Bureau of the Director General, Mr. Najia Binali the Director of the Department of Administrative and Financial Affairs, Mr. Mahmoud Bucheery an expert on Social Affairs Department of Social Affairs, Mr. Khalil Bohazza the Director of Labor Affairs , and Mr. Adnan Ramadan the acting Director of Public Relations and Media.

ALJASSEM Meet With Director General of ALO

Director General of The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council, Mr. Aqeel Ahmed Al Jassim, has met with the Director General of the Arab Labor Organization Mr. Ali Fayez Al-Mutairi.

During the meeting, they discussed aspects of joint cooperation and ways of enhancing them. As there are many issues of common interest in the work field of the GCC states and the citizens of the region.

Al Jassim reviewed with the Director-General of the Arab Labor Organization methods to enhance the cooperation between the Ministries of Labor Organization and the Gulf Cooperation Council in ways for the organization to benefit from the Gulf academic cadres who are specialized in labor affairs.

Jassim also discussed a draft memorandum of agreement between the Executive Bureau and the Arab Labor Organization, as both the parties stressed the importance of building bridges of cooperation and communication between regional organizations.

For his part, the Director General of the Arab Labor Organization Fayez Al-Mutairi welcomed the meeting, and praised the sincere efforts of the Executive Bureau to support the Arab Labor Organization and achieve the aspirations of the working class. Stressing his commitment to communicate with the Executive Bureau as part of the collaboration between the two organizations.

Symposium For Senior Citizens Care Providers

Mr. Mahmood Hafid, Expert in Social Affairs at The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council, has presented a specialized worksheet in the third International Symposium For Senior Citizens Care Providers. Mr. Hafid worksheet addressed the conditions of Senior Citizens and was titled (Towards a Senior Age Group That Actively Functions in the Society). The sheet views areas where Seniors can participate in certain investments and facilities that the Senior Citizens could benefit from after retirement.

In addition, Mrs. Mona Al Shaikh, discussed the proper ways to deliver health care for the Senior Citizens, giving examples and instructions for best practices.

Isso-8.indd 30 10/12/15 5:36 PM

The fortitude of the GCC is derived mainly from their unity and solidarity as one house, and the term house says it all, about the tight relationship between all GCC citizens who live in this region as one big family, that work together, and fend for each other.

The 32nd The 32nd session for The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council is to be held in Qatar. Qatar where small factions of foreign hands tried to cipple the process of development, yet failed because of the wise and discerning guidance of the Qatari leadership.

The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council will review in their meetings a number of topics that require consideration and preparation of appropriate recommendations, particularly the follow-up implementation of action programs to increase employment opportunities for national labor in the GCC countries. As well as the development of the inspection and the role in the activation of joint actions and insurance programs against unemployment.

In addition to the achievement of its social security and discussing ways to enhance the quality of life for the elderly. Promoting the rights relating to children and persons with disabilities and the development of social cooperatives.

Due to the local, regional and international variables that directly reflect on the issues of manpower and sustainable social development of the labor market, it becomes imperative for all GCC states to increase and activate efforts to meet the challenges in various aspects of life as one entity, because of the convergence between the circumstances of economic resources and social and cultural environments between the countries.

From the 18th to the 20th of October this year in Doha

The launch of the 32nd session for the Council of Ministers of Labor and Ministry of Social Affairs

The 32nd session for The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council and the 37th session for the Work Agent Committee and the Social Affairs and Development Committee is to be held in Qatar during the period from 18 to October 20, 2015.

It is noteworthy that these meetings are closely observed by their Highnesses the Ministers in the GCC States. As from the Ministries of Labor perspective, these meetings address topics related to the work and mission especially regarding improving the work conditions for the employees and creating better job opportunities for the skilled job seekers from the GCC.

On the other hand, the Ministers of Social Affairs view the documents related to the sustainable development files regarding various social groups and the development of the Social Cooperative organizations. As all Ministries work together to improve the conditions for the GCC citizens both in work and social environments.

The GCC Youth Voluntary Work Development Forum Concluded

The Executive Bureau of the Ministers of Labor and the Ministry for Social Affairs in the Gulf Cooperation Council has participated in the activities held in the Development of Voluntary Work amongst GCC Youth Forum which was held in Riyadh, in the Kingdom of Saudi Arabia.

A number of officials, experts and specialists in volunteer work and the work of humanitarian relief have participated in the event, in addition to a group of young people with experience in the field of voluntary work.

From his end, Dr. Adel Khalifa Al Zayani praised the recent session of the forum, which focused on spreading awareness regarding voluntary work, starting from stating the definition of Voluntary work to the laws and legislations linked to it. The focus of the Forum was to educate the GCC community about the functions of voluntary work, and how it could be

Isso-8.indd 31 10/12/15 5:36 PM

عمل وتنمية

مجلة فصلية تصدر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . أكتوبر 2015 «العدد الثامن» - ISSN: 2210-18000

انطلاق أعمال الدورة الـ 32 لمجلسي «العمل» و«الشؤون» في الدوحة

الخليفي: تنسيق مواقف دول التعاون جعلها أكثر قوة

ملتقى التعاونيات الخليجي الثالث ينعقد في الكويت

عمان تستعد لاستضافة المهرجان المسرحي الخليجي الرابع لذوي الإعاقة

Issue 8.indd 32 10/12/15 5:36 PM